

~~2010/2011~~ 2010/2011



الوحدة 04

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والتجارية

قسم علوم التسيير



04 / 2010 / 2011

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: مالية المؤسسة

بعنوان :

تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

من منظور جدول تدفقات الخزينة

- دراسة حالة شركة رمال بلاستيك تقرت 2008-2009 -

من إعداد الطالب :

سارة باحو

أمام اللجنة المكونة من:

نوقشت بتاريخ: 2010/07/12

رئيسا

الدكتور عبد الوهاب دادن (أستاذ محاضر بجامعة ورقلة)

مقررا

الدكتور عبد الغني دادن (أستاذ محاضر بجامعة ورقلة)

ممتحنا

الدكتور الياس بن ساسي

السنة الجامعية 2009 / 2010

بسم الله الرحمن الرحيم

" وما أوتيتم من العلم إلا قليلا "

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى اللذين عبدت لي دعواتهما طريقي للنجاح، وتكبدا من أجلي مصاعب

الحياة

الوالدين العزيزين أطال الله عمرهما

إلى رفيق الدرب... عبد المؤمن الدبة

إلى إخوتي وأخواتي وذرياتهم

إلى عائلة الدبة عبد المجيد

إلى كل الأصدقاء و بالأخص سماح ، نور الهدى، منار

إلى كل الأصدقاء في العمل

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.. أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين القائل: (رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و علي والذلي و أن أعمل صالحا ترضاه و أ دخلني برحمتك في عبادك الصالحين).

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين القائل في الحديث الشريف: [لا يشكر الله، من لا يشكر الناس].

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أحمد الله سبحانه وتعالى أن وفقني على إتمام دراستي وبحثي هذا، ويطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى من ساهم في انجاز هذا البحث وأخص بالذكر أستاذي الدكتور دادن عبد الغني على ما بذله وقدمه من نصح وإرشاد لكي يصل هذا البحث إلى هذا الانجاز الذي نراه، فمن علمني حرفاً كنت له عبداً.

كما أتوجه بالشكر إلى أستاذي الكريمين الدكتور بن ساسي الياس و الدكتور دادن عبد الوهاب اللذان لم يبخلان في تقديم أي نصيحة أو استفسار أو مساعدة.

وأتوجه بالشكر أيضاً إلى زملائي في العمل على مساندتهم ودعمهم لي طوال هذا المشوار. كما أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي مساعدة من قريب أو بعيد.

89	خلاصة الفصل
91	خاتمة
95	المراجع
99	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحات	عنوان الجدول	رقم الجدول
21 حجم الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية.....	جدول (01 - I)
22 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1994-2009).....	جدول (02 - I)
23 تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في PIB خارج قطاع المحروقات.....	جدول (03 - I)
24 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل (2007).....	جدول (04 - I)
24 تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة.....	جدول (05 - I)
25 تطور حجم الصادرات خارج المحروقات.....	جدول (06 - I)
26 حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الجزائرية.....	جدول (07 - I)
26 تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الواردات الجزائرية.....	جدول (08 - I)
47 جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة.....	جدول (01 - II)
51 جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة.....	جدول (02 - II)
55 كيفية الإفصاح عن البنود غير عادية بقائمة التدفقات النقدية.....	جدول (03 - II)
74 الميزانية الختامية المقارنة لشركة رمال بلاستيك (جانب الأصول).....	جدول (01 - III)
75 الميزانية الختامية المقارنة لشركة رمال بلاستيك (جانب الخصوم).....	جدول (02 - III)
76 جدول حسابات النتائج لشركة رمال بلاستيك لسنة 2009.....	جدول (03 - III)
77 جدول تدفقات الخزينة لشركة رمال بلاستيك (الطريقة المباشرة).....	جدول (04 - III)
80 جدول تدفقات الخزينة لشركة رمال بلاستيك (الطريقة غير المباشرة).....	جدول (05 - III)

قائمة الأشكال البيانية

الصفحات	عنوان الشكل	رقم الشكل
68	الهيكل التنظيمي المبسط لمجمع ريم	الشكل (III - 01)
72	الهيكل التنظيمي لشركة رمال بلاستيك	الشكل (III - 02)

قائمة الملاحق

الصفحات	عنوان الملحق	رقم الملحق
99	الميزانية الختامية لشركة رمال بلاستيك لسنة 2008	الملحق (III - 01)
100	الميزانية الختامية لشركة رمال بلاستيك لسنة 2009	الملحق (III - 02)
101	جدول حسابات النتائج لشركة رمال بلاستيك لسنة 2009	الملحق (III - 03)

المحتويات

الصفحات

إهداء

شكر

I المحتويات
أ مقدمة

I تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و واقعها في الجزائر

02 مدخل
04 I 1 تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
04 I-1-1-1 تعريف تقييم الأداء المالي
05 I-1-2-1 - أهداف تقييم الأداء المالي
05 I-1-3-1 أدوات تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
07 I-2-1 أساسيات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
07 I-1-2-1 تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
13 I-2-2-1 خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
17 I-2-3-1 أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
20 I-2-4-1: المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
20 I-3-1 واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
20 I-1-3-1 تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري
23 I-2-3-1 أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني
27 I-3-3-1 المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
30 I-4-1 تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
30 I-1-4-1 تعريف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
30 I-1-4-1 أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
32 I-1-4-1 متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
34 I-1-4-1 التعاون الدولي في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
37 خلاصة الفصل

II- الفصل الثاني: دراسة و تحليل جدول تدفقات الخزينة

39 مدخل
40 II-1-1 أساسيات حول جدول تدفقات الخزينة
40 II-1-1-1 نشأة و تعريف جدول تدفقات الخزينة

المقدمة

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة كبيرة في معظم اقتصاديات العالم، خاصة مع تزايد أهمية ودور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خطط التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء.

تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة الصناعية منها دوراً هاماً في اقتصاديات دول العالم المختلفة لما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية و القدرة على الابتكار و التعرف على أحوال السوق و قربها من المتعاملين معها و قدرتها على إنتاج سلع و خدمات تعتبر بمثابة مدخلات لإنتاج سلع و خدمات أخرى و غير ذلك من المزايا.

إن الوقوف على ما بلغته هذه المؤسسات من نتائج و ما حقته من أهداف لا يمكن أن يتم إلا بالاستعانة بنظام تقويمي شامل لكافة أداء هذه الوحدة الذي يؤشر لمتخذي القرارات في المؤسسة المستوى الأدائي الذي وصلته المؤسسة، كما يقدم لإدارة المؤسسة نفسها صورة واضحة عن النتائج التي حققتها خلال السنة المالية، مما يرشدها لتصحيح أوضاعها و تعزيز قدرتها و هذا ما يعينها على الاستمرار و البقاء و التطور.

ومع تزايد حدة المنافسة العالمية و بروز ظاهرة العولمة كظاهرة اقتصادية متنامية بتحولاتها العميقة و السريعة تفرض على الجزائر كدولة نامية تحديات حقيقية تستدعي التأهيل الكفاء لهذه المؤسسات، و من هذا المنطلق بات من الضروري على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية إيجاد أدوات جديدة لتقييم أدائها و التي تمكنها من مواجهة التحديات الجديدة و تفادي الحل و التصفية الذي عرفته الكثير من المؤسسات في العشرية الأخيرة.

أولاً: طبيعة الإشكالية

نتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية (الميزانية و جدول حسابات النتائج) للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات تقييم الأداء المالي كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسات الأعمال، و هذا ما أدى إلى الانتقال من الاعتماد على المعلومات القائمة على أساس الاستحقاق في تقييم أداء المؤسسة إلى المعلومات المعتمدة على الأساس التدفقي النقدي.

لذلك تبنت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا جديدا يتماشى و احتياجات المؤسسات الجزائرية و الظروف الدولية، و الذي ألزم المؤسسات الجزائرية بضرورة الإفصاح عن جدول تدفقات الخزينة باعتباره أداة هامة في تقييم أداء المؤسسات.

ومن هنا يتبادر لنا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فاعلية جدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

و لتسهيل الإجابة عن التساؤل أعلاه يمكن طرح التساؤلات الجزئية التالية:

- 1- ماذا نعني بتقييم الأداء و ما ه أهميته بالنسبة للمؤسسة؟
- 2- ما هي أهمية جدول تدفقات الخزينة؟ و إلى أي مدى تساعد المحلل المالي في تقييم الأداء؟
- 3- كيف يتم اعداد جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الجزائرية؟

ثانيا: فرضيات البحث

على ضوء العرض السابق لمشكلة البحث ، فإنه تم صياغة فرضيات البحث في أربعة محاور:

- 1- عملية تقييم الأداء عملية هامة و فعالة لتحديد نقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة.
- 2- لا يعتبر جدول تدفقات الخزينة تقنية أداة و فعالة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- 3- جدول تدفقات الخزينة هو قائمة مكملة لباقي القوائم الأخرى و لا يمكن الاستغناء عليها
- 4- يمكن تجسيده جدول تدفقات الخزينة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ثالثا: مبررات و دوافع اختيار موضوع الدراسة

- إن الدوافع التي أدت بنا الى معالجة هذا الموضوع لم تكن وليدة الصدفة و إنما جاءت نتيجة لعدة اعتبارات أهمها
- 1- إن اختيار موضوع البحث في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبار هذه الأخيرة وحدة اقتصادية هامة بالنسبة للاقتصاد الوطني، و لدى وجب تأهيلها و ترقيتها.
 - 2- أما اختيارنا لدراسة جدول تدفقات الخزينة فهو نابع من رغبة الباحث في محاولة إبراز أهمية جدول تدفقات الخزينة كأداة حديثة لتقييم أداء المؤسسة، خصوصا أن هذه القائمة تعتبر حديثة في الجزائر.

رابعاً: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذا البحث إلى التعرف على المعيار المحاسبي السابع جدول تدفقات الخزينة الذي أصبح ضروري تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وإبراز أهميته في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و محاولة تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة.

خامساً : المنهج المستخدم و الأدوات المستعملة

بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث، و الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة و التمكن منها، نحاول استخدام المناهج المعتمدة في العلوم الاقتصادية و المالية، و عليه فان المنهج المستخدم سيكون المنهج الوصفي في الجانب النظري، و منهج دراسة الحالة في دراسة الجانب التطبيقي حيث قمنا بتطبيق المعيار المحاسبي السابع على مؤسسة رمال بلاستيك.

أما الأدوات المستعملة تتمثل في المخطط المحاسبي المالي الجديد، الميزانيات المحاسبية و جدول حسابات النتائج

سادساً: تقسيمات البحث

سعيًا منا لانجاز هذا البحث، قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول قسمناه إلى أربع مباحث كالتالي:

المبحث الأول تناولنا فيه مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي و أهميته و أدواته المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أما المبحث الثاني تناولنا من خلاله عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تطرقنا من خلاله إلى تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أبرز خصائصها و أهميتها و المشاكل التي تعاني منها.

أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري مستعرضين فيه أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري و كذلك مختلف العوائق التي تواجهها، ثم نتطرق في المبحث الرابع إلى برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

أما الفصل الثاني فسوف نحاول من خلاله تسليط الضوء على المعيار المحاسبي السابع جدول تدفقات الخزينة، بدأ بتحديد مفهومه و أهميته و تحديد مفهوم النقدية و ما في حكمها مرورا بتحليل و تبويب التدفقات النقدية، ثم تطرقنا في المبحث الثالث الى القراءة المالية لجدول تدفقات الخزينة، أما المبحث الرابع فسوف نتناول فيه أهم نسب و مؤشرات التدفق النقدي.

أما الفصل الثالث فسوف نتناول فيه دراسة حالة شركة رمال بلاستيك بدأ بنشأتها وتطورها، تم التطرق إلى إعداد جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة محل الدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الأول

الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر

مدخل

يحتل تقييم المؤسسات أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي حيث أصبح الخبراء والمختصون يبحثون عن الطرق المناسبة للتقييم و التي تعطي أرقاما أكثر مصداقية لقيمة المؤسسة، و يهدف التقييم إلى التعرف على مدى قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح التي تمكنها من البقاء في السوق.

و لقد أكدت مختلف الدراسات و الأبحاث أهمية تقييم الأداء، و ذلك للتأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة و التحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة. و يتناول تقييم الأداء مختلف أنواع النشاط في المؤسسة و التأكد من سيرها كما أن الرقابة على الأداء هو عبارة عن تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري و تقوده إلى الأهداف المرجوة.

كما يعتبر تقييم الأداء بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عملية ضرورية لتحديد نقاط القوة و نقاط الضعف التي تعاني منها هذه المؤسسات و محاولة معالجتها و النهوض بها لما له من أهمية في معظم اقتصاديات العالم، خاصة مند نهاية القرن الماضي، باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية المستدامة، فهي تلعب دورا رياديا في إنتاج الثروة و تعتبر فضاء حيويا لخلق فرص العمل فهي وسيلة اقتصادية و غاية اجتماعية لا بدى من الاهتمام بها.

كما أن تشجيع الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اختيار استراتيجي لتحقيق التنمية و من هذا المنطلق أولت الكثير من الدول اهتمامها بهذا القطاع حيث عملت على توفير ظروف نجاحه و دعمه و تقويته و جعله من الأولويات ضمن البرامج التنموية.

وعلى غرار هذه الدول أدركت الجزائر أهمية و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصادها و لهذا بادرت باتخاذ سلسلة من الإصلاحات تهدف إلى ترقية الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة تجاوز العقبات و العراقيل التي تواجهه، و هذا ما دفع بالدولة إلى التفكير في آليات و ميكانيزمات لتأهيل و تطوير هذا القطاع في ضوء التحولات الاقتصادية الراهنة.

و سوف نحاول في هذا الفصل من خلال المبحث الأول التعرف على مفهوم تقييم الأداء المالي و أهميته وأهم أدوات تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في حين خصصنا المبحث الثاني لدراسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث المفهوم والخصائص و الأهمية و أهم المشاكل التي تعترضها خاصة في الدول النامية.

أما البحث الثالث فسوف نناقش فيه واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري بدءا بتطورات التي عرفتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مرورا بأهميتها ف الاقتصاد الجزائري و كذا المشاكل التي تعترضها و أخيرا نتناول في الفصل الرابع أهم البرامج و السياسات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

1-1-1- تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسة الركيزة الأساسية في الاقتصاد الوطني و الدولي و لذلك ظهرت الحاجة إلى تقييم أداؤها و هذا للتأكد من كفاءة كل العوامل المساهمة في بقاءها

1-1-1-1- تعريف تقييم الأداء المالي:

هناك تعريف عديدة لتقويم الأداء ولكنها تكاد تكون متشابهة حيث أنها تحمل نفس المعنى. فقد يعرف على أنه مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة و كفاءة المؤسسة من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه ، خلال فترة زمنية معينة¹. فهو يهدف إلى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو في عدة دورات متعددة من نشاطها، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية، لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة².

كما يعرف على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية ، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالتحكم على درجة الكفاءة³؛ أي أن تقييم الأداء تعني قياس الكفاءة (الإنتاجية) و الفعالية ، فالأولى تعني العلاقة بين الأداء الفعلي و الأداء المرغوب فيه أما الثاني فيمكن تعريفها بأنها تحقيق الأداء المرغوب فيه أو المخطط له⁴.

يعتبر تقييم الأداء جزء من العمل الإداري المتواصل ، والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الإدارة للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة سابقا⁵.

¹ - مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص31.
² - سويسي الهواري، إشكالية تقييم المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، حالة مؤسسة الأشغال التكميلية للبناء بورقلة، مذكر ماجستير غير منشورة ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2001، ص 76
³ - دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 4، 2006، ص41.
⁴ - توفيق عبد الرحمن، منهج المهارات المالية و المحاسبية الأساسية، تقييم الأداء المالي و الإداري للمشروعات، مركز الخبرات المهنية للإدارة، الطبعة الثالثة، 2004، ص56

⁵ - MICHEL GERVAIS, Contrôle de gestion, Paris: Edition Economica, 1997, p. 104.

1-1-2- أهداف تقييم الأداء المالي

- 1- الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.
- 2- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغير رأس المال⁶.
- 3- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق أكبر عائد بتكاليف أقل.
- 4- تبيان أهم نقاط القوة و الضعف للمؤسسة و التي تساعد الخبير (المقيم) على تقييم المؤسسة.

1-1-3- أدوات تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-1-3-1- تقييم الأداء المالي عن طريق النسب:

تعتبر النسب المالية عن علاقة كسرية بين قيمتين لمركزين أو حسابين من الجداول النهائية المحاسبية للمؤسسة (الميزانية، جدول حسابات النتائج)، و قد صنفت النسب حسب تقسيمات مختلفة، منها الهيكلي الخاص بالوضع المالية للمؤسسة، و الوظيفي أو الاستغلالي الذي يتعلق بحسابات استغلال دورة معينة⁷.

و تمثل النسب أداة تحليل توفر للمحلل المالي في معظم الأحوال مفاتيح استدلال و معرفة بأعراض الظروف المستترة، و إذا تم تفسير النسب تفسيراً سليماً فإنها في هذه الحالة ترشد المحلل إلى المجالات التي تحتاج مزيداً من البحث و الاستقصاء⁸.

تستخدم النسب المالية في المؤسسات بصفة عامة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لثلاثة أهداف أساسية⁹:

أ- تحليل الوضعية التاريخية للمؤسسة:

وهذا بالاعتماد على نسب هيكل الاستدانة، نسب التسيير، نسب السيولة و نسب المردودية. و يمكن تقييم الصحة المالية للمؤسسة ما وإمكانيات نموها اعتماداً على المعطيات المسجلة في الماضي، حيث:

- يمكن تقييم الخطر المالي للمؤسسة بتحليل نسب هيكل الاستدانة؛

⁶ - دادي عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي، دار المحمدية العامة، ص12

⁷ - دادي ناصر عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، 1991، ص31

⁸ - بكاري بلخير، تقييم مؤسسات الخدمات البترولية، دراسة حالة قسم النقل لمؤسسة ENTP، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2003، ص37

⁹ - داندن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص58

- يمكن قياس فعالية المؤسسة في تسيير مختلف عناصر الأصول باستعمال نسب التسيير؛
- تمكن نسب السيولة من الحصول على مؤشرات حول قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها؛

- تمكن نسب المردودية من الكشف عن قدرات النمو في المؤسسة.

وعليه، يقوم المحلل بحساب عدد من النسب المالية الأساسية لعدة سنوات. وحسب Josée St-Pierre للحصول على تحليل مناسب لا بد من الاعتماد على خمس سنوات على الأقل لضمان جودة تمثيل هذه المعطيات لواقع المؤسسة.

ب- استخدام النسب المالية بهدف اتخاذ القرار:

أشار بعض الباحثين و من بينهم Mayo et resenbloom و 1975 paetronet Dubois إلى إمكانية تسهيل النسب المالية لعملية اتخاذ القرار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كونها تساعد المسيرين في انجاز التخطيط الاستراتيجي.

ج- استخدام النسب المالية في نماذج التنبؤ بالإفلاس:

تستخدم النسب المالية غالبا في بناء نماذج التنبؤ بإفلاس المؤسسات بصفة عامة والصغيرة و المتوسطة بصفة أساسية، و تستند هذه النماذج عادة إلى فرضية وهي أن المؤسسات المقبلة على الإفلاس تعرف في بادئ الأمر تغييرات دالة في نتائجها المالية، و بالتبعية في النسب الدالة على هذه التغييرات. لذلك، يمكن تقدير خطر إفلاس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتحليل صعوباتها المالية من خلال وثائق حالتها المالية.

I-1-3-2- تقييم الأداء المالي باستخدام التدفقات المالية:

هو ذلك التحليل الذي يقوم بمعالجة التدفقات الداخلة و التدفقات الخارجة من المؤسسة في شكل وحدات نقدية، حيث يشكل أداة مهمة للتحليل المالي ذلك أنه يسمح بمراقبة التوازن بين استخدامات و موارد المؤسسة قصيرة، متوسطة و طويلة الأجل، و يعد الأداة الوحيدة التي تسمح بضمان أي إستراتيجية هي ماليا قابلة للتحقيق و في أي الشروط. كما تسمح هذه الطريقة بفهم مشاكل الخزينة التي لاقتها المؤسسة، و معرفة الأخطار التي تلقتها المؤسسة نتيجة صعوبات في الخزينة أو حتى توقف عن الدفع. و سوف نتطرق لدراسة هذه الطريقة بالتفصيل في الفصل الثاني من هذا البحث.

2-1- أساسيات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-2-1- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1-1-2-1- صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمكن رد صعوبات التعريف الموحد لهذا القطاع إجمالاً إلى ثلاثة عوامل اقتصادية، عوامل تقنية و عوامل سياسية.

1-1-1-2-1- العوامل الاقتصادية: وتضم ما يلي¹⁰:

أ- اختلاف مستويات النمو:

وتمثل في التطور اللامتكافئ بين مختلف الدول و اختلاف مستويات النمو، فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا أو اليابان أو أي بلد صناعي آخر تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجائر مثلاً، فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة اليوم، قد تصبح مؤسسة كبيرة في فترة لاحقة، و يؤثر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية و يعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي.

ب- تنوع الأنشطة الاقتصادية:

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات و يميزها من فرع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير التي تعمل في التجارة، و يمكن أن نضيف المؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات الاقتصادية (صناعية، تجارية، زراعية، خدمية).

كما تختلف تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قطاع لآخر باختلاف الحاجة إلى العمالة و رأس المال فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع، و تحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهلة و متخصصة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدمية على الأقل بنفس الدرجة.

أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية ولأجل التحكم في أنشطتها تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيداً، يتم في ظله توزيع المهام و تحديد الأدوار و المستويات لاتخاذ القرارات المختلفة، لكن المؤسسات التجارية لا تحتاج إلى مستوى تنظيمي معقد، و إنما يتسم بالبساطة و الوضوح و سهولة اتخاذ القرار و توحيد جهة إصدارها و هذا ما يفسر صعوبة تحديد التعريف.

¹⁰ - راجع خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، مصر، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، 2008، ص 18

ج- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي.

تختلف فروع النشاط الاقتصادي وتنوع فروعها، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة أو بالجملة وتنقسم أيضا على مستوى الامتداد إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، والنشاط الصناعي

بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الاستخراجية، الغذائية، التحويلية، الكيمائية والتعدينية... الخ وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط الذي تنتمي إليه أو أحد فروعها، وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار.

I-2-1-1-2- العوامل التقنية:

و يتلخص العامل التقني من خلال مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحينما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحيد عملية الإنتاج وتمرکزها في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة أو موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة¹¹.

I-2-1-1-3- العوامل السياسية:

وتتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و محاولة مساعدته و تدليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل ترقيته و دعمه، و على ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف و تبيان حدوده و التمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات و الاستراتيجيات التنموية و المهتمين بشؤون هذا القطاع.

I-2-1-2-2- معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد و متفق عليه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد أن هناك معايير أساسية متفق عليها و التي يمكن استخدامها لتعريف و تصنيف المؤسسات، حيث يتم التعريف بالاعتماد على مجموعة من المعايير إما بشكل منفصل أو بالاعتماد على معيارين معا.

¹¹- راجح خوني و رقية حساني، مرجع سابق، ص 18

1- المعايير الكمية:

إن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يخضع لجملة من المعايير و المؤشرات الكمية لقياس أحجامها و محاولة تمييزها عن باقي المؤسسات، و من بين هذه المعايير نذكر¹²:

- التصنيف النقدي و يضم مبلغ رأس المال، رقم الأعمال، الاستثمارات....
- التصنيف الاقتصادي أو التقني و يضم عدد العمال، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة، حجم الإنتاج، القيمة المضافة.... الخ.

و رغم كثرة هذه المعايير الكمية إلا أن أكثرها استخداما عند وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هما معيار حجم العمالة و رأس المال، نظرا لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهذين العنصرين ، لدى ستناول كل منهما بشئ من التفصيل فيما يلي:

أ- حجم العمالة:

يعتبر معيار العمالة الأكثر استخداما في تعريف المشروعات الصغيرة و المتوسطة باعتباره معيارا ثابتا و موحد لتسهيل القياس و جمع المعلومات و تسهيل عملية المقارنة بين القطاعات و بين الدول¹³ ، و حسب هذا المعيار نقسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ثلاثة أنواع:

- المؤسسات الاقتصادية الكبرى: توظف أعداد هائلة من العمال يتجاوز عددهم الآلاف .
- المؤسسات الصغيرة: لا تزيد عدد العاملين فيها عن عشرة عمال.
- المؤسسات الصغيرة: لا تزيد عدد العاملين فيها عن خمسون عامل.
- المؤسسات المتوسطة: توظف هذه المؤسسات بين عشرة عمال و خمس مائة عامل.

ب- المعيار المالي أو النقدي:

يستند المعيار المالي على كل من رأس المال، رقم الأعمال و حجم المبيعات. إن الاعتماد على المعيار المالي وحده في تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعترضه عنصر الاختلاف في الخصيلة المالية، بسبب اختلاف المبيعات النقدية من عام إلى آخر باتجاه الزيادة أو النقصان، خاصة إذا حدث ارتفاع في معدل التضخم، فما نعتبره مؤسسة صغيرة أو متوسطة في هذا العام قد لا يكون كذلك في العام المقبل والعكس

¹² - قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص17

¹³ - مؤتمر العمل العربي، المشروعات الصغيرة و المتوسطة كخيار للحد من البطالة و تشغيل الشباب في الدول العربية، البند العاشر، الدورة الخامسة و الثلاثون، شارم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 23 فيفري-01 مارس 2008، ص 11.

2- المعايير النوعية

إن المعايير الكمية وحدها لا تكفي لتحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لدى و جب إدراج جملة من المعايير النوعية و التي من أهمها ما يلي:

أ- الاستقلالية:

و تعني بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية، و أن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أنه يحمل الطابع الشخصي و تفرد المدير في اتخاذ القرارات.

ب - الملكية :

تعود ملكية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أغلبها إلى القطاع الخاص و تشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات فردية و عائلية، و يلعب المالك المدير دوراً كبيراً على جميع المستويات، و نجد مثلاً في الجزائر الدولة تمتلك عدداً من هذه المؤسسات تابعة لها حيث تأخذ شكل مؤسسات عمومية محلية¹⁵.

ج- الحصة من السوق:

إن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون محدودة و ذلك للأسباب التالية¹⁶ :
- صغر حجم المؤسسة - صغر حجم الإنتاج - ضالة رأس المال - محلية النشاط - ضيق الأسواق التي توجه إليها منتجات هذه المؤسسات.

و نتيجة للأسباب السابقة لا يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تفرض هيمنتها على الأسواق أو أن تفرض أي نوع من أنواع الاحتكار في السوق، على عكس المؤسسات الكبرى التي يسمح لها رأس مالها و كبر حجم إنتاجها و حصتها السوقية و امتداد اتصالاتها و تشابك صلاحها من السيطرة على الأسواق و احتكارها.

¹⁴ - رايح خوني و رقية حساني، مرجع سابق، ص 21

¹⁵ - قريشي يوسف، مرجع سابق، ص 18

¹⁶ - رايح خوني و رقية حساني، مرجع سابق، ص 22

I-2-1-3- التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

يعتبر تعريف هيئة الأعمال الصغيرة التابعة للحكومة الو.م.أ "SMALL BUSINESS" من التعاريف الرائدة و التي تعتمد على معيار عدد العمال و معيار الاستقلالية¹⁷، حيث عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها ذات ملكية و إدارة مستقلة و لا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسات كبرى، و تعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل¹⁸.

حسب هذا التعريف فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمتع بحرية التسيير، و هي ملك المسير، أما على أساس عدد العمال فإن¹⁹:

- المؤسسة المصغرة: مكونة من فرد واحد إلى 9 أفراد
- المؤسسة الصغيرة: مكونة من 10 إلى 199 فردا
- المؤسسة المتوسطة: مكونة من 200 إلى 499 فردا
- المؤسسة الكبيرة: من 500 فأكثر

2- تعريف الاتحاد الأوروبي:

يحدد الاتحاد الأوروبي مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستخدام معيار حجم العمالة و معيار رقم الأعمال الاستقلالية، و عرفها كالاتي²⁰:

المؤسسة المتوسطة: هي كل مؤسسة تشغل بين 50 و 249 عامل و برقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون أورو، أو ميزانية سنوية لا تتعدى 27 مليون أورو.

¹⁷ - سحنون سمير، بونوة شعيب، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص 424

¹⁸ - قريشي يوسف، مرجع سابق، ص 19

¹⁹ - دادن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 257

²⁰ - قات فوزي و عمراني عبد النور قمار، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاختيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص 789.

أما المؤسسة الصغيرة: فهي كل مؤسسة تتمتع بالاستقلالية وتشغل ما بين 10 و 49 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي يساوي على الأقل 7 مليون أورو أو حصيلة سنوية لا تتعدى 5 مليون أورو.

في حين أن المؤسسة المصغرة: هي تلك التي تشغل من 1 إلى 09 عمال وذات رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 20 مليون فرنك

3- تعريف J.E.BOLTON:

يطلب من السلطات البريطانية الحاكمة قام البروفيسور J.E.BOLTON (1971) ببحث يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وقدم في نهاية بحثه تقريرا يضم خصائص و عناصر نوعية يراها أساسية وهي كالتالي²¹ :

1. المؤسسات مسيرة بواسطة مالكيها بطريقة شخصية.
2. قصور حجم النشاط و الذي لا يتعدى الأسواق المحلية.
3. الاستقلالية.

من خلال تعريف J.E.BOLTON، نلاحظ أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة لا تملك القدرة في فرض أسعارها بسبب الحصة الصغيرة التي تملكها في السوق، فهي بذلك غير قادرة على المنافسة القوية. كما أن استقلالية المؤسسة لها أكثر من معنى، إذ يحدد هذا المعيار بدقة المؤسسة المستقلة من فروع المؤسسات الكبيرة التي لا تدخل في التعريف²².

4- تعريف مجلس التعاون الخليجي:

حددت منظمة الخليج للاستثمارات سنة 1993 تعريفا للمؤسسات الصغيرة بالاعتماد على معيار العمالة وهي²³ :
" هي تلك المنشآت التي تزيد عمالتها عن 60 عاملا، أما رأس المال فقد صنفت المنشآت التي لا يتجاوز الاستثمار فيها عن مليون دينار، و المنشآت التي لا يزيد فيها الاستثمار عن خمسة مليون و نصف هي منشآت كبيرة الحجم."

²¹ - سحتون سمير، بونوة شعيب، مرجع سابق، ص 424 .

²² - دنان عبد الوهاب ، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، مرجع سابق، ص 258

²³ - رايح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 32.

5- التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

قدمت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعريفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتضمن في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 2001/11/12 ، حيث أخذت الجزائر بالمعايير الأوروبية رسميا في تحديد هذا المفهوم.

ففي المادة الرابعة جاء تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي:

" تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات، تشغل من واحد إلى مائتان و خمسين شخصا، و أن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارين دينار جزائري، و لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار جزائري و تستوفي معايير الاستقلالية"²⁴.

1 - 2 - 2 - خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1 - 2 - 2 - 1 - سهولة النشأة و التأسيس:

تستمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها تساهما، مما يؤدي تحقيق التشغيل الذاتي و ترقية المبادرات الفردية و إظهار القدرة على الإبداع.

1 - 2 - 2 - 2 - 1 - تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلّة التعقيد:

وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا و نزولا بين إدارة المؤسسة و عمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره باليساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة. لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

²⁴ - القانون رقم 18/01 الصادر في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77- ديسمبر 2001، ص 5.

I - 2-2 - 3 - الإدارة و التسيير:

إن الإدارة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بقدر عال من المرونة و سرعة مواكبة التغيرات في العمل و ظروفه و التكيف معها بسرعة فائقة، و تميزها ببساطة الهيكل التنظيمي، فهو أ تعقيدا من المؤسسات الكبيرة مما يساعدها على اتخاذ القرار بسهولة، أما من حيث التسيير فغالبا ما يكون مالك هذا النوع من المؤسسات مسيرا لها.

I - 2-2 - 4 - الكفاءة و الفعالية:

تجلى فعالية و كفاءة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية لمالكيها و إشباع رغبات و احتياجات العملاء بشكل كبير²⁵.

I - 2-2 - 5 - مركز التدريب الذاتي:

تتسم هذه المؤسسات بقلّة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب و التكوين لمالكيها و العاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات و المعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم و يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة و توسيع نطاق فرص العمل المتاحة²⁶.

I - 2-2 - 3 - أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، أهمها توفير مناصب الشغل و تحقيق التطور الاقتصادي و كذا دورها على الصعيد الاجتماعي كتحقيق الرفاهية و إشباع الحاجات، و نوجز أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي:

I - 2-3 - 1 - توفير مناصب الشغل:

تعمل على امتصاص اليد العاملة العاطلة و رفع مستوى المعيشة؛ وبالتالي تشارك بفعالية في تثبيت الاستقرار الاجتماعي و السياسي و منه تساهم في تحقيق أهداف التنمية²⁷.

26- نفس المرجع، ص 45

26- ليلى لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2005، ص 55

27- ميلود تومي، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أبريل 2006، ص 996.

إذ تشير الإحصائيات الواردة من الو.م.أ أن مساهمة المشروعات الجديدة في خلق الوظائف بلغ 90% من إجمالي الوظائف الجديدة تؤمن نحو 60% من إجمالي حجم التوظيف في هذه البلدان.

I-2-3-2- تعبئة الموارد المالية:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية و زيادة الادخار و توجيهه نحو المجالات الاستثمارية.

بينت تجارب الدول المتقدمة في قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة الصناعية أن هذه المؤسسات تساهم بحوالي 70% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2000 مثال ذلك أسبانيا بـ 64% وفرنسا بـ 61.8% واليابان بـ 57%²⁸.

أما بالنسبة للدول النامية فقد بلغت نسبة القيمة المضافة المحققة في الدول المصنعة حديثاً في قطاع المؤسسات المتوسطة الصغيرة لسنة 2000 على سبيل المثال كوريا بـ 38.4% وفلبين بـ 33% .

I-2-3-3- القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية:

وذلك بما تمتاز به من مرونة وقدرة على التكيف مع مختلف الأوضاع والتغيرات، إذ في حالة زيادة الطلب يؤدي ذلك إلى زيادة قدرتها على الاستثمار، أما في حالة الركود فإن لها القدرة و المرونة العالية على تخفيض الإنتاج و التأقلم مع الظروف السائدة، و طبقا لتقرير INSEE فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر قدرة على مقاومة فترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة، و السبب في ذلك يرجع لاختيارها الاستثمار في القطاعات الديناميكية ذات الاستثمار المالي الأقل و بذلك تكون أقل تأثيرا بالأزمات المالية.

I-2-3-4- المحافظة على استمرارية المنافسة:

في عصر التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التغيير من خلال الابتكار و التحسين، و تظهر المنافسة الحديثة في عدة أشكال منها السعر، شروط الائتمان و الخدمة، تحسين الجودة في الإنتاج، و الصراع بين الصناعات في التبديل و التغيير و التجديد، و تحقيق الأرباح و المحافظة على الحصة السوقية.

28- قريشي يوسف، مرجع سابق، ص 22

I-2-3-5- المساهمة في زيادة حجم الصادرات:

تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تنمية الصادرات و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات، و ذلك قدرتها على الدخول إلى الأسواق الخارجية بسبب تنوع منتجاتها و انخفاض تكلفتها، بالإضافة إلى اعتمادها على المواد الأولية المحلية في أغلب الأحيان، و هو ما يعني محدودية وارداتها²⁹.

I-2-3-6- تدعيم الكيانات الاقتصادية الكبرى:

تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة، فهي تعتبر كمؤسسة مغذية للكيانات الاقتصادية الكبيرة.

فاعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدرجة أكبر على البحث و التطوير، و تركزها في القطاعات فائقة التطور، جعل منها مصدرا أساسيا لتقدم خدمات كبيرة، و غير عادية للكيانات الاقتصادية العملاقة، خاصة بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في إنتاج السلع المعمرة كالسيارات و الأجهزة المنزلية³⁰.

وفي هذا الصدد يشير تقرير منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE على أن تركز النشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاعات فائقة التطور و التي تعتمد بدرجة كبيرة على البحث و التطوير يجعلها تقدم خدمات مهمة للكيانات الاقتصادية الكبرى من حيث اكتساب و استخدام التكنولوجيا الحديثة.

I-2-3-7- توزيع الصناعات و توزيع الهيكل الصناعي:

تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات على المدن و الأرياف و التجمعات الاقتصادية النائية، بما يساعد على تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا و تقليص التفاوت بين الريف و الحضر، مما يحد من معدلات الهجرة الداخلية و إعادة التوزيع السكاني و خفض نسب البطالة من خلال خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية³¹.

إلى جانب هذا تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا مهما على الصعيد الاجتماعي يمكن إنجازها فيما يلي:

²⁹- جمال بلخياط، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أبريل 2006، ص 635.

³⁰- ليلى لولاشي، مرجع سابق، ص 57.

³¹- مؤتمر العمل العربي، مرجع سابق، ص 17.

- التخفيف من المشكلات الاجتماعية.
- إشباع رغبات و احتياجات الأفراد.
- خدمة المجتمع.

I-2-4- المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

I-2-4-1- مشكل التمويل:

يعد مشكل التمويل من اكبر المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث أن نقص السيولة المالية هو الصخرة التي تتحطم عليها معظم الأنشطة في مراحلها الأولى.

فمعظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتم تمويلها عن طريق المدخرات الفردية التي عادة ما تكون غير كافية و بالتالي تلجا هذه المؤسسات إلى التمويل الخارجي وهنا تصطدم بصعوبة الحصول على الأموال التي تحتاجها لتمويل مشروعاتها، خاصة في ظل النقص الكبير للتمويل البنكي لهذه المؤسسات، وهذا لعدة أسباب من بينها نظرة البنوك لأصحاب المشاريع على أنهم يفتقرون للخبرة التنظيمية و الإدارية فضلا على أن معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تتوفر للضمانات المصرفية المطلوبة، و كذا غياب الأسواق المالية في الدول النامية.

I-2-4-2-1- مشكل التسويق:

إن عملية تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من العمليات التي تعيق نجاح هذه المؤسسات، و لذا يجب الإلمام بإمكانيات تسويق المنتجات، و بسلوك المستهلك و العوامل المؤثرة على قرارات الشراء و احتياجات السوق و يمكن إنجاز هذه المشاكل فيما يلي:

1. انخفاض الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
2. إهمال الإدارة للجوانب التسويقية
3. ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير المعلومات عن حاجات السوق.

I-2-4-2-3- مشاكل إدارية:

تمثل أهم الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا المجال فيما يلي³²:

³². مؤتمر العمل العربي، مرجع سابق، ص34.

1. عدم قدرة صاحب المشروع على القيام بوظائف التخطيط والتنظيم والرقابة بصورة متكاملة وعدم القدرة على اتخاذ القرار الصحيح نتيجة قلة الخبرة الإدارية وهي عوامل قد تؤدي إلى خروج المشروع من السوق مبكرا.
2. عدم رغبة صاحب العمل في تفويض جزء من سلطاته على مرؤوسيه

ففي معظم الأحيان نجد أن صاحب العمل يتولى إدارة المشروع بمفرده ليحقق بعض مزايا الجمع بين الملكية والإدارة من بينها الحرص الأكيد لصاحب المشروع على نجاحه وإزهاره ، غير أن الجمع بين ملكية - المشروع وإدارته في آن واحد قد لا يتناسب مع المراحل المختلفة من عمر المشروع الصغير (التكوين - الانطلاق - التوسع)

I-2-4-4- صعوبات جبائية:

من حيث اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على أنشطة هذه المؤسسات في طورها الاستغلالي وارتفاع الضغط الجبائي، الذي كان من نتائجه توقف عدة مشروعات إنتاجية عن النشاط، وبالتالي فقدان العديد من مناصب الشغل، كما أن الحوافز الضريبية المقدمة لتشجيع التنمية الصناعية، والتي تتضمن الإعفاء الضريبي لفترات عادة ما تكون معقدة، وتخدم الهيئات الكبيرة، وهذا يؤدي إلى تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، إلى جانب وجود صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تكيف بعد مع القوانين والآليات الجمركية والبعد عن التطبيقات والأعراف الدولية³³.

I-2-4-5- القدرة الضعيفة على المنافسة:

تعتبر ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأسباب التي تؤدي إلى فشلها وهذا الضعف يكون نتيجة لمجموعة من العوامل من أهمها³⁴:

- عدم قدرة العمل التجاري على التغلب على التكاليف المنخفضة للمنافسين الأكثر كفاءة خاصة المؤسسات الكبيرة التي تنشط في نفس المجال.
- الموقع السيئ الذي يتم تحديده في غالب الأحيان على أساس معايير شخصية مثلا في المدينة حيث توجد العائلة أو قرب المنزل... الخ والتي ليس لها علاقة بالعمل، كما انه وبعد إقامة المشروع يرفض الانتقال إلى مكان آخر حتى بعد تضائل حجم السوق بشكل كبير.

³³ - ليلى لولاشي، مرجع سابق، ص 64
³⁴ - نفس المرجع، ص 66

- عدم فهم واستيعاب التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالمؤسسات والتي تستوجب عليها مجاراة الأوضاع الاقتصادية و التركيبات الاجتماعية الجديدة و إلا فإنها ستنتهي بالفشل.

I-2-4-6- مشاكل قانونية و تنظيمية:

تمثل المشاكل القانونية و التنظيمية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي:

1. عدم وجود قانون موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحدد تعريفا لها و ينظم أعمالها و يوفر لها تسهيلات في مجال التمويل و التراخيص، و عدم استقرار التشريعات في تنظيم الاستثمار، و تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار و تضارب اختصاصها، و تعقد الإجراءات المتعلقة بالتراخيص و الضرائب و التأمينات... الخ³⁵.
2. تفشي ظاهرة الرشوة و الفساد الإداري.
3. طول المدة المستغرقة في معالجة مشاكل هذه المؤسسات، أو دراسة ملف طلب قرض.

I-2-4-7- مشاكل الإنتاج:

من أهم مشاكل الإنتاج التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نذكر ما يلي³⁶:

1. عدم الاهتمام بالصيانة.
2. ارتفاع تكلفة الآلات و المعدات و قطع الغيار بسبب عدم إنتاجها محليا وارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية.
3. عدم الاهتمام بالتخطيط الصناعي و الرقابة الصناعية.
4. عدم الاهتمام بالجودة الشاملة في التوريد و التشغيل.
5. عدم دراسة الطلب في الأسواق مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات المخزون الراكد.

³⁵ - غير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية لبرنامج ميديا، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، ص19

³⁶ - فريد النجار، الصناعات و المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم مدخل رواد الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص88

I-3- واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

I-3-1- تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

1- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة 1962-1979:

تعود نشأة غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث كانت حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ممولة للمستوطنين الفرنسيين و كانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي و الاقتصادي.

وبعد الاستقلال و نتيجة لمغادرة ملاك هذه المؤسسات أصبحت معظم هذه المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية، الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون التسيير الذاتي في مارس 1963، ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات منذ 1971 (الأمر رقم 20/62 الصادر بتاريخ 1962/08/21 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة و المرسوم رقم 38/62 بتاريخ 1962/11/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة) لإعادة تشغيلها و تسييرها و أصبحت تابعة للدولة.

ركزت سياسة التخطيط المنتهجة منذ 1967 على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما كان ينظر إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة و تكثيف النسيج الصناعي الموجود، لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة، أم فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار لسنة 1966، و موجهة حسب الأهداف العامة لعملية التنمية³⁷، و لتحقيق ذلك تم وفي نفس العام إنشاء لجنة وطنية للاستثمار CNI، أوكلت إليها مهمة الموافقة على إنشاء المؤسسات الخاصة.

فخلال هذه المرحلة لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص كما منعت من ممارسة التجارة الخارجية، و أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر.

2- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 1980-1993:

منذ بداية الثمانينات بدأت سياسات اقتصادية تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني و الانتقال من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد متفتح، ففي إطار المخططات الخماسيات الأولى (1980-1984) الذي أكد على

³⁷ داهن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، مرجع سابق.

ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والثاني (1985-1989) حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ببرامج استثمارية معتبرة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (I-01) حجم الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية

الاستثمارات السنوات	إجمالي الاستثمارات	الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	% من مجموع الاستثمارات
			1984-1980
1985-1984	174 مليار دج	06 مليار دج	03%

المصدر: دادن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 269

أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص فقد تميز تدخله في النشاط الاقتصادي بالحدز التكتيكي، وقد قدرت مساهمته في القيمة المضافة بـ30 بالمائة سنة 1982، ومع منتصف الثمانيات بدأ التوجه الفعلي نحو الاهتمام بالقطاع الخاص وإشراكه في الحياة الاقتصادية بإصدار قانون جديد يتعلق بالاستثمار الوطني الخاص في 1982/08/21، والذي أعطى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حق ملكية التجهيزات والآلات وكذلك المواد الأولية ومنح التراخيص لبعض المؤسسات للاستيراد.

غير أن الإجراءات المتخذة في إطار هذا القانون لم تكن كافية لتوسيع وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لما يحمله في طياته من عراقيل، أهمها تحديد سقف التمويل المقدم من قبل البنوك بـ30% من حجم المشروع.

وتم تدعيم هذا القانون بإنشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص ومتابعته وتنسيقه سنة 1983، الذي يهتم بتوجيه الاستثمار الخاص إلى مختلف النشاطات والمناطق، وضمان التكامل بين الاستثمارات المختلفة. ثم جاء قانون النقد والقرض سنة 1990 الذي أعطى أهمية كبيرة للقطاع الخاص وفتح المجال أمام إنشاء المؤسسات الاقتصادية الخاصة في مختلف الميادين الاقتصادية والمعرفية وكذلك الشراكة مع الخارج³⁸.

³⁸ - ليلي لولاشي، مرجع سابق، ص 68

8

وفي 04 أبريل 1990 تم إصدار قانون النقد والقرض، والذي من بين أهدافه تشجيع الاستثمار الأجنبي في شتى مجالاته، إضافة إلى منحه المساواة في المعاملات بين المؤسسات العمومية والخاصة وإعطاء الأولوية الأكبر للمشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاستقرار.

واستمرت الإجراءات المماثلة بعد سنة 1993 وقد كان لهذه التحولات تأثيرات هامة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي 1993 تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي مكلفة بـ³⁹.

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في القطاع.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1994 إلى يومنا هذا :

لقد شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مفتوح يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى من 01 أبريل 1994 إلى 31 ماي 1995 وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998 لمدة سنتين سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد تطورت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (02-I) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1994-2009)

السنوات	1994	1995	1999	2005	2006	2008	2009
عدد م.ص.م	26212	177365	159507	342788	376767	519526	570838

Source: www. Pme-art org.dz

تين من خلال المعطيات أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر، حيث بلغ حوالي 26212 مؤسسة 2004 ليصل إلى 159507 مؤسسة سنة 1999 ليتضاعف من بعدها العدد حتى يصل سنة 2005 إلى

³⁹ - صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، إنشائية و آفاق التنمية، القاهرة مصر، 18-22 جانفي 2004، ص 173

342788 مؤسسة، ويرجع ذلك في اعتقادنا إلى انتهاج بنك الجزائر لسياسة ائتمانية توسعية موجهة نحو تخفيض معدلات الفائدة على القروض المقدمة لهذا القطاع ابتداء من سنة 2001 .

I-3-2- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني

I-4-2-1- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الخام P.I.B

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة فعالة في الناتج الداخلي الخام ويمكن إبراز هذا الدور من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (I-03) تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في PIB خارج قطاع المحروقات

الوحدة مليار دج

2007		2006		2005		2004		2003		العام القطاع
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
19.20	749.86	20.44	704.05	21.59	651.0	21.8	598.65	22.9	550.6	الناتج الوطني الخام العمومي
80.08	3153.77	79.56	2740.0 6	78.41	2364.5	53.6	2146.75	77.1	1884.2	الناتج الوطني الخام الخاص
100	3903.63	100	3444.11	100	3015.5	100	2745.4	100	2434.8	PIB Total

Source: www. Pme-art org.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الوطني تفوق مساهمة القطاع العام في الناتج الوطني الوطني، فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص سنة 2003 حوالي 77.1 % من القيمة المضافة الإجمالية للناتج الوطني الخام مقابل 22.9 % لترتفع مساهمة القطاع العام إلى 79.56 % سنة 2006 .

و للإشارة فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التابعة للقطاع الخاص تساهم بنسبة عالية في الناتج الوطني الخام وهذا في كل القطاعات خاصة الفلاحة و التجارة باستثناء الصناعة الذي تهيمن عليه المؤسسات العمومية، إذ قدرت مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التابعة للقطاع الخاص في الزراعة بـ 99.7 % من الناتج الوطني الخام

سنة 2002 مقابل 0.3% للقطاع العام؛ في حين بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التابعة للقطاع الخاص في الصناعة بنسبة 27% من الناتج الوطني الخام مقابل 73% للقطاع العام.

I-3-2-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل

و للوقوف بصورة أكثر إشراقا و وضوح على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية للبلاد، سيما تلك التي تعود إلى القطاع الخاص، و مدى مساهمتها في توفير مناصب الشغل نورد الجدول التالي:

جدول رقم (I-04) مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل (2007)

النسبة (%)	عدد العمال	فئة المؤسسات حسب عدد العمال
20.58	32700	09 - 01
33.25	52830	49 - 10
21.36	33943	249 - 50
24.80	39410	أكثر من 249
100	158883	المجموع

Source: www. Pme-art org.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة (من 09-49) تشغل أكبر عدد من العمال بنسبة 33.25% تليها المؤسسات و المتوسطة (من 50-250) بنسبة 21.36%، أما المؤسسات و أحيرا المؤسسات الصغيرة (من 01-09) بنسبة 20.58%.

I-3-2-3- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة

جدول رقم (I-05) تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة

الوحدة: مليار دج

2007		2006		2005		2004		2003		العام
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
87.65	2985.9	86.63	2605.5	85.9	2239.5	85.85	2038.8	85.1	1783.7	القطاع الخاص
12.35	420.86	13.37	401.86	14.1	367.5	14.15	335.89	14.9	312.47	القطاع العام

Source: www.pmeart-dz.org

قدرت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة سنة 2003 بـ 1783.77 مليار دج أي ما يعادل 85.1 % من مجموع القيمة المضافة الوطنية، في حين قدرت مساهمة القطاع العام بـ 312.47 مليار دج وهو ما يعادل 14.9 % من مجموع القيمة المضافة الوطنية.

أما سنة 2004 وصلت مساهمة القطاع الخاص إلى 2038.84 مليار دج أي ما يعادل 85.85 % من مجموع القيمة المضافة الوطنية، إذ أن مساهمة القطاع الخاص في تزايد إذ وصلت مساهمته سنة 2005 إلى 223.56 مليار دج أي نسبة 85.90 % ونسبة 2006 إلى 2985.97 وهو ما يعادل 87.65 %.

في حين وصلت مساهمة القطاع العام سنة 2004 إلى 335.89 مليار دج أي ما يعادل 14.15 وهي تناقص حيث وصلت سنة 2007 إلى 420.86 مليار دج وهو ما يعادل 12.35 % من مجموع القيمة المضافة الوطنية، ففي الوقت الذي تزداد فيه مساهمة القطاع الخاص قي القيمة المضافة نقل فيه مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة الوطنية.

I-3-2-4- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم الصادرات

يسيطر قطاع المحروقات على صادرات الجزائرية بنسبة 95% إذ تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية المرتبة العشرين إفريقيا في مجال ترقية الصادرات، و الجدول الموالي يبين تطور حجم الصادرات خارج المحروقات

جدول رقم (I-06) تطور حجم الصادرات خارج المحروقات

الوحدة: مليون \$

العام	2005	2006	2007	2008
حجم الصادرات	46001	52822	60163	78233

Source: www.pmeart-dz.org

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الإجمالية للصادرات في تزايد مستمر، إذ قدرت سنة 2006 بـ 46001 دولار أمريكي، بزيادة تقدر ب 14.83% مقارنة بنتائج سنة 2005 ، لتصل الى 78233 مليون دولار أمريكي سنة 2008 بزيادة تقدر ب 30.04% مقارنة بسنة 2007.

الجدول الموالي يوضح حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الجزائرية لسنة 2009

جدول رقم (I-07) حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الجزائرية

الوحدة: مليون \$

القطاعات	القيمة	%
مواد نصف مصنعة	372	1.8
المواد الخام	96	0.46
منتجات غذائية	69	0.33
وسائل التجهيز	25	0.12
مواد استهلاكية	23	0.11
المجموع	585	2.28

Source: www.pmeart-dz.org

ما يلاحظ من خلال هذا الجدول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات تعتبر ضئيلة جدا تقدر بـ 2.82% من القيمة الإجمالية للصادرات أي ما يعادل 585 مليون دولار أمريكي.

إجمالا يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لم ترقى إلى المستوى المطلوب في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

I-3-2-5 - مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الواردات

جدول رقم (I-08) تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الواردات الجزائرية

الوحدة: مليون \$

العام	1997	1998	1999	2000	2001	2002
حجم الواردات	516	358	438	612	648	734

Source : www.pmeart-dz.org

سجلت الواردات الجزائرية سنة 2006 ارتفاعا يقدر ب 3.18% مقارنة مع سنة 2005، حيث قدرت بـ 20357 مليار دولار سنة 2005 لتصل إلى 21005 سنة 2006، كما سجلت الواردات ما قيمته 39156 مليار دولار سنة 2008 أي زيادة بـ 41.71% مقارنة مع 2007.

I-3-3- المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية الكثير من العوائق و العراقيل التي تحد من نشاطها و مساهمتها في التنمية الوطنية، و تتمثل هذه المشاكل فيما يلي:

I-3-3-1- مشكل التمويل:

يعتبر مشكل التمويل من أكبر المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و لعل أهم المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن إيجازها فيما يلي:

1. وجود تميزا واضحا بين القطاع العام و الخاص في مجال منح القروض:

فالمؤسسات العمومية و خاصة الكبرى منها تحظى بامتيازات خاصة لدى البنوك العمومية، كما يولي أهمية للقطاع التجاري للاستيراد و التصدير على حساب القطاع الصناعي، وهذا لارتفاع درجة المخاطرة في هذا الأخير.

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجبرة على اللجوء إلى البنوك بسبب نقص مواردها، غير أن البنوك تتعد عن زبائنها في الكثير من الأحيان بسبب ضعف الضمانات المقدمة، و هذا ما جعل الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد أسسا على مواردها الذاتية و الهبات العائلية و قروض الأصدقاء أو مصادر أخرى غير رسمية.

2. غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر:

وهذا ما جعل منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تعمل وفقا لنماذج التسيير التقليدي و بموارد مالية ضئيلة افتقار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية إلى وجود سوق مالي يمكن من القول بأنها مؤسسات ضعيفة الرسملة (Sous-capitalisées) مقارنة بباقي المؤسسات الكبيرة و حتى بالمقارنة مع نظيراتها في الدول المتقدمة

والتوفرة على أسواق مالية. وتنشأ في الجزائر العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحد الأدنى المسموح به قانوناً، حيث أنشئت الكثير منها برأس مال قدره 100.000,00 دج⁴⁰.

3 معوقات تتعلق بتكاليف التمويل:

من بين أخطر المشاكل التي تواجه أصحاب المشروعات الجديدة و تحدد من الرغبة في الاستثمار، نجد مشكلة التكاليف التمويل المصرفي المتمثلة في ارتفاع سعر الفائدة، فالبنوك تلجأ إلى رفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأغراض الاستثمارية لتعويض درجة المخاطرة.

إن انخفاض أسعار الفائدة منذ نهاية 1998 و تفعيل هيئات تتولى ترقية السياسات الحكومية و مكاتب التوجيه و الإرشاد تبقى التكاليف مرتفعة نسبياً بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4. كثرة الإجراءات و غياب صيغ التمويل البديلة:

تعتبر البنوك التجارية الممول الأساسي في الجزائر، و كما هو معروف أنها تضع إجراءات تبدأوا ضرورية من وجهة نظرها لضمان استرجاع القروض، غير أن المشاريع تعجز على توفيرها.

أما أساليب منح القروض للمشروعات باختلاف أحجامها و طبيعتها القانونية محدود، و يقتصر على ما يلي:

- السحب على المكشوف من أجل تمويل الاستغلال.
- استخدام قروض الاستثمار لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.

I-3-3-2- صعوبة الحصول على الملكية العقارية:

يتشكل الرعاء العقاري الجزائري من 72 منطقة صناعية و 49 منطقة نشاط تتوزع عبر التراب الوطني، فعوض أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات، أصبح من بين المشاكل الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على وجه الخصوص، و تكمن أهم هذه العوائق في⁴¹:

- طول المدة منح الأراضي (العقار) المخصصة للاستثمار.
- الرفض بدون مبرر في الكثير من الحالات لعدد من الطلبات.

⁴⁰ داتن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 277، 278

⁴¹ عياط شريف و بوقوم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسينية بن بو علي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص 112.

- ارتفاع أسعار الأراضي و المباني.

كشفت دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم أنه وإلى غاية سنة 2001 ومن مجموع 4211 قطعة أرض سلمت لتطوير المناطق الصناعية توجد 3233 قطعة غير مسواة قانونيا مقابل 987 ، أو ما نسبته 23.22% مقابل 76.77% غير مسواة⁴².

إن هذا الوضع يطرح إشكالية كبيرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحصول على القروض من البنوك، يضاف إلى ذلك تعدد الهيئات المكلفة بمنح قطع الأراضي، مما أدى إلى تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات و انتشار النزاعات.

I-3-3-3- مشاكل إدارية:

إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب استجابة سريعة من حيث التنظيم والتنفيذ، فإن إدارتنا لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، فمعالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء كبير، فعلى أي مستثمر تخطي ثلاثون مرحلة قبل الحصول على الترخيص بإقامة مصنع تضاف إليها فترة مرتبطة بتكوين المؤسسة تمتد إلى ثلاث أو أربع سنوات.

كما أن الكثير من المستثمرين يفتقدون في مرحلة إنشاء المشروع إلى المعلومات الضرورية المتعلقة باستثماراتهم، الأمر الذي يؤدي في الكثير من الأحيان إلى اختيارات خاطئة لنوع النشاط⁴³.

I-3-3-4- نقص الرشادة في التسيير:

حيث نجد بصورة عامة ضعف التسيير وعدم فعاليته في مختلف المستويات، و ذلك لافتقار جل المسيرين للتفكير الديناميكي الذي يمكن من إحداث التغير المناسب والمناهج التسييرية الحديثة و المتطورة، بما يساير من جهة اقتصاد السوق و ضغوطات التنافس الآتكا في مع السلع والخدمات الأجنبية و غياب التكامل القطاعي الوطني، ومن جهة أخرى التغيرات المتتالية للمحيط الاجتماعي و الإداري والسياسي حيث تعيش و تتطور هذه المؤسسات، و يمكن تلخيص كل ذلك في⁴⁴:

⁴² جمال بلخياط، مرجع سابق، ص 636.

⁴³ ميلود تومي، مرجع سابق، ص 998.

⁴⁴ نفس المرجع، ص 998.

- ضعف تكوين المسيرين و قلة خبراتهم و تأهيلهم.
- ضعف المبادرة و الابتكار في مجال نشاط المؤسسة، و هدم الاهتمام بالمقاولة من الباطن.
- ضعف التأطير بشكل عام و غياب سياسة وطنية لتكوين المسيرين، خاصة في هذا النوع من المؤسسات التي تعتبر في مختلف الاقتصاديات ركيزة النشاط الصناعي.

I-3-3-5- مشاكل جبائية:

تلعب التحفيزات الضريبية دورا هاما في توطين و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أنها في الاقتصاد الجزائري تتحمل أعباء ضريبية لا تساعد بأي حال من الأحوال على تطوير إنتاجها، بل تؤدي إلى تنامي الأنشطة التي تصب في خانة التهرب الضريبي⁴⁵.

بالرغم من الإجراءات التي اتخذت من أجل تخفيف الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أن المستثمر في هذا القطاع مازال يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح و من الاشتراكات المفروضة على أرباب العمل.

I-3-3-6- مشاكل جمركية:

يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمر بالبطء و التعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ و الحاويات لعدة شهور مما ينعكس سلبا على مردود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد بالسوق الداخلي⁴⁶.

إجمالا هذه المشاكل ستؤدي حتما إلى ضعف مؤسساتنا الاقتصادية و عدم استقرارها، و إن استمرت ستؤدي حتما إلى توقفها و زوالها، لدى فان الدولة الجزائرية تسعى إلى تجاوز هذه العراقيل و تحقيق النمو و التطور، و ذلك عن طريق التطوير و التأهيل.

⁴⁵ - ليلى لولاشي، مرجع سابق، ص 111
⁴⁶ - قتات فوزي، مرجع سابق، ص 792.

I-4-1- تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

I-4-1-1- تعريف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعرف برنامج إعادة التأهيل على أنه مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقوم بها السلطات العمومية لفائدة المؤسسات قصد تحسين مردوديتها و أدائها في ظل المنافسة العالمية المتنامية.

ولكي تتمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، و لكي تصبح منافسة لنظيرتها في العالم، أعدت الوزارة الوصية برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقيمة 01 مليار دينار سنويا يمتد لفترة 12 سنة، يشتمل على مرحلتين هما⁴⁷:

- مرحلة التكيف و تمتد على مدى 5 سنوات.
- مرحلة الضبط لمدة 7 سنوات.

I-4-1-2- أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يهدف البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال الاعتماد على أحدث الطرق في مجال التسيير و الإدارة.
2. الحفاظ على العمالة الموظفة، و توفير فرص عمل جديدة.
3. تسهيل الحصول على الخدمات و الموارد المالية لاحتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
4. الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة بمعنى تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل تكلفة و ذلك عن طريق التحكم في التكاليف⁴⁸.
5. فتح أسواق جديدة أمام منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

⁴⁷- صالح صالح، مرجع سابق، ص 190.
⁴⁸- قرشي يوسف، مرجع سابق، ص 79.

I-4-3- متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1. تأهيل العنصر البشري:

يعتبر العنصر البشري أساس العملية الإنتاجية، وبالتالي فهو يحتاج إلى دورات تكوينية و تدريبية لتطوير إمكانياته الفنية و المهارية من أجل تحقيق لتقدم الاقتصادي.

و باعتبار أن مخرجات النظام التعليمي و التكويني هي مدخلات الجهاز الإنتاجي و يجب التركيز على نوعية التعليم و التكوين (إصلاح البرامج) و ربط المؤسسات التعليمية بالمحيط الاقتصادي مع الاستفادة من الخبرة الأجنبية في هذا المجال، و تبعاً لهذا تم رصد عشرة ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بالاستفادة من التجربة الكندية حيث تم تجسيد 72 عملية منها 60 عملية خصت مسيري المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي و الاقتصاد⁴⁹.

2. تأهيل المحيط الإداري:

إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تبسيط الإجراءات الإدارية و تذليل الصعوبات الإدارية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط، و حل المشاكل التي تواجهها بالسرعة و الكفاءة المطلوبتين، و لن يتأتى هذا إلا بإرفاق كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجهاز واحد توكل له مهمة مراقبة نشاطها و تقديم المساعدة اللازمة لها.

3. تأهيل الجهاز المصرفي:

يعتبر الجهاز المصرفي الممول الأساسي للاقتصاد، و لذلك يجب تأهيله و تفعيل دوره التمويلي عن طريق تحسين نوعية خدماته و مستوى موظفيه و إطاراته و إرساء قواعد تسيير شفافة و واضحة تعتمد على معايير موضوعية و تجارية في منح القروض البنكية.

دفعت المشاكل التمويلية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالوزارة الوصية إلى اعتماد آليات تمويلية تتلاءم و خصوصية هذا النوع من المؤسسات تتمثل فيما يلي:

⁴⁹ - جمال بلخياط، مرجع سابق، ص 637.

أ- قرض الإيجار:

هو نمط من أنماط التمويل حديثة النشأة يتم فيه تسليم عقار أو معدات لفترة زمنية محددة بمقابل أقساط المتفق عليها في بداية الصفقة، و يتعلق عموما بالتجهيزات و العقارات بداية نشاط، و يعرف هذا نمط في التمويل بالمرونة و سهولة إذا ما قارنهما مع تمويل الاستثماري التقليدي⁵⁰.

ب- مؤسسات رأس المال المخاطر:

تقوم مؤسسات رأس المال المخاطر بتمويل المشاريع الاستثمارية وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب، بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد، و لا مبلغه، و بذلك فهو يخاطر بأمواله، ولهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال⁵¹.

وعليه فإنه من مصلحة الدول النامية أن تعمل على تنمية هذه المؤسسات لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية، لذلك قامت الجزائر سنة 2004 بإنشاء صندوق رأس المال المخاطر برأس مال قدره 3.5 مليار دج.

ج- حاضنات الأعمال:

هي بناء مؤسستي أو خاص تمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة و النصح و الخدمات المساعدة، و المساعدات المالية و الإدارية و الفنية لمنشآت الأعمال و الصناعات الصغيرة سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته أو من خلال مراحل النمو التي تمر بها النشأة⁵².

4- صندوق ضمان القروض:

مع بداية سنة 2004 تم الإعلان عن إنشاء مؤسسة مالية للمساهمة في تسهيل الحصول على القروض البنكية و هي صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة برأس مال يقدر بـ 30 مليار دج.

⁵⁰ سخون سمير، مرجع سابق، ص 427.

⁵¹ بريش السعيد، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة SOFINANCE، مجلة البحث، العدد 5، 2007، ص 7.

⁵² محمد صالح الحناوي، حاضنات الأعمال فرصة جديدة للاستثمار و آليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة، الدار الجامعية 2001، ص 26.

أن صندوق ضمان القروض سيوفر للبنوك حلول أساسية لمشاكل السيولة الخزينة، وفي هذا الإطار سوف نتطرق إلى مختلف أنظمة الضمان المعروفة عبر العالم والتي تهدف إلى الحد من إشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- السوق المالي:

يمكن للسوق المالي أن يكون ملجأ للمشروعات المتوسطة و الصغيرة إذ كان هناك قبول مساهمين فتح رأسمال من جهة و تلائم آليات وشروط البورصة، و في هذا الصدد عرف سوق المالي دورا مكملا في تمويل مختلف الأحجام المشاريع في الدول المصنعة.

6- صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

وفي هذا إطار نجد عدة أنماط تمويل في المصارف الإسلامية تأخذ بعين اعتبار أسس التعامل في الإسلام من جهة و رغبات العملاء من جهة أخرى ، تتمثل هذه الصيغ في المرابحة و المشاركة و المضاربة.

I-4-4- التعاون الدولي في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1. التعاون مع البنك العالمي:

يتم التعاون مع البنك العالمي و بالخصوص مع الشركة المالية الدولية SFI حيث تم إعداد برنامج تعاون تقني مع شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات ، لوضع حيز التنفيذ برنامج "بارومتر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، و سيتدخل أيضا هذا البرنامج في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط⁵³.
الهدف من البرنامج هو الرفع من عرض و نوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وكذا تحسين الخدمات المصرفية مثل الاعتماد الإيجاري leasing، و عقود تحويل الفواتير Factoring.

2. التعاون الجزائري الألماني:

في مجال التعاون الثنائي الألماني و خصوصا في مجال التكوين و الاستشارة، باشر برنامج التعاون الجزائري الألماني PME/CONFORM تكوينه لمجموعة من الخبراء و الجمعيات المهيمنة، حيث قام البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن⁵⁴، و تضمن هذا التعاون ما يلي⁵⁵:

⁵³- بابا عبد القادر، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معوقاتهما في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسينية بن بو علي، الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006، الجزائر، ص 149.

⁵⁴- نفس المرجع، ص 149.

- مشروع إرشاد وتكوين بتكلفة إجمالية تقدر ب 3 ملايين أورو ويستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكوين 50 متخصص و 250 عوناً مرشداً ؛
- مشروع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة بغلاف مالي يقدر ب 2.3 مليون أورو، هدفه ترقية الحركة الجمعوية بالمؤسسات.

3. التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

تأسست منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI سنة 1967 بفيينا لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية، تحصلت الجزائر على الدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سنة 2000 بقيمة 11.4 مليار دولار أمريكي من أجل المواصلة في برنامج إعادة الهيكلة الصناعية و الشروع في تطبيق برنامج إعادة التأهيل⁵⁶.

كما تم الاتفاق على مساعدة فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية و التي جسدت بإحداث وحدة تسيير البرامج و اختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع⁵⁷.

4. التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية:

تم الاتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية و لدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة و المنافسة، وإحداث محاضن (مشاتل) نموذجية لرعاية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطوير التعاون مع الدول الأعضاء و التي تملك تجارب متقدمة في الميدان كماليزيا و اندونيسيا و تركيا.

5. التعاون الثنائي⁵⁸:

في مجال التعاون الثنائي و خصوصا في مجال التكوين و الاستشارة انتقل برنامج التعاون الجزائري الألماني إلى مرحلته الثالثة، حيث أنه و بعد أن أنهى تكوين مجموعة من الخبراء في هي هذا الميدان بالإضافة إلى مهام التكوين و الاستشارة الموفرة للمؤسسات و الجمعيات المهنية، قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن.

⁵⁵- دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، مرجع سابق، ص286

⁵⁶- فتات فوزي، مرجع سابق، ص 792.

⁵⁷- www.pmeart-dz.org

⁵⁸ نفس المرجع

إضافة إلى ذلك هناك العديد من برامج التعاون الثنائي وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة و وفيرة في ميدان تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كفرنسا و ايطاليا و اسبانيا و تركيا و تسعى وزارتنا في هذا الميدان إلى اكتساب كل الخبرات الضرورية لوضع البرامج المناسبة اعتمادا على التجارب الرائدة في ميدان تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

خلاصة الفصل

من خلال تحليلنا لمجموعة من التعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ظهر لنا و بوضوح الغموض الذي ما يزال يكتنف تعريفها، فإعطاء تعريف لهذه المؤسسات يعتبر عنصرا هاما لوضع برامج و سياسات الدعم لها، و التي يجب أن تعد وفقا لظروف كل دولة تبعا للأهداف التي تصبوا لتحقيقها و حسب إمكانياتها.

كما اتضح لنا الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول، إذ تساهم في إنعاش الاقتصاد بتوسيع و زيادة القدرات الإنتاجية، تحقيق التنوع الاقتصادي، خلق الثروات و توفير فرص العمل. وعبارة أخرى فان قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في خلق التوازنات الاقتصادية و الاجتماعية كأساس لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، غير أنها تصطدم بمجموعة من المعوقات التي تحد من أدائها كالصعوبات المالية و الإدارية و القانونية... الخ.

أما في الجزائر فقد أثبتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورها الفعال في انتعاش الاقتصاد الجزائري، و هذا لا ينفي أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تنشط في محيط يضع أمامها الكثير من العوائق و العراقيل التي تحد من نشاطها و تقلل من نسبة مساهمتها في التنمية الوطنية.

و في هذا الشأن اتخذت الحكومة الجزائرية عدة تدابير و آليات بهدف تأهيل هذه المؤسسات، إلا أن هذه التدابير تبقى غير كافية بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تقبل عليها الجزائر.

الفصل الثاني

دراسة و تحليل جدول تدفقات الخزينة

مدخل

لقد ضلت القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق في المحاسبة محور اهتمام لكافة مستخدمي القوائم المالية (الدائون و المستثمرون و المديرون)، وكانت هذه القوائم كافية لتقديم صورة كاملة للوضع المالي للشركة و عملياتها، و على الرغم من الأهمية الفائقة للبيانات و المعلومات التي تقدمها كل من الميزانية و جدول حسابات النتائج إلا أنها تبقى قاصرة في بعض الحالات على مد العديد من المستخدمين بحاجتهم المتزايدة للمعلومات المالية.

لذلك تبنى مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB سنة 1987 المعيار رقم 95 " قائمة التدفقات النقدية" الذي حل محله المعيار المحاسبي السابع الصادر سنة 1992.

و في ظل الاتجاه المتنامي لعولمة المعايير المحاسبة الدولية و تفاعل البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية لمواكبة المستجدات الحادثة من خلال إجراء إصلاحات جذرية على النظام المحاسبي المعتمد منذ 1975، يجعله نظاما مرنا يستجيب للتحويلات الاقتصادية الراهنة و التغيرات الحادثة و يعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر و متطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

على هذا الأساس كللت جهود الإصلاح من قبل السلطات الجزائرية بتبني نظام محاسبي و مالي جديد في نوفمبر 2007 الذي ألزم الشركات بضرورة الإفصاح عن هذه القائمة إلى جانب الميزانية و جدول حسابات النتائج. وسوف نحاول من خلال هذا الفصل دراسة جدول تدفقات الخزينة بالتطرق إلى العناصر التالية:

- عموميات حول جدول تدفقات الخزينة.
- تحليل تدفقات النقدية.
- القراءة المالية لجدول تدفقات الخزينة.
- مؤشرات و نسب التدفقات النقدية.

II-1- أساسيات حول جدول تدفقات الخزينة

II-1-1- نشأة و تعريف جدول تدفقات الخزينة

II-1-1-1- نشأة جدول تدفقات الخزينة

لم يكن جدول تدفقات الخزينة وليدة اللحظة، إنما هي خلاصة جهود دراسات متعددة مرت في مراحل زمنية طويلة نسبياً تطورت خلالها من حيث الشكل والمضمون واتخذت القائمة خلال كل مرحلة زمنية نموذجاً يلي حاجات مستخدميها، إلى أن استقرت على ما هي عليه الآن.

وكانت الشركات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية، أول من بادر بعرض هذه القائمة بصفة طوعية في نهاية الخمسينات من القرن العشرين حيث عرضت في صورة جدول تحليلي بسيط أطلق عليه "قائمة من أين جاءت و إلى أين ذهبت" where-got and where gone statement ، كما كانت القائمة تقتصر على المقارنة بين قائمتين متالتين للمركز المالي، تظهر عناصر الزيادة أو النقص الحادثة في هاتين القائمتين خلال فترة زمنية معينة¹.

وفي عام 1961 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، دراسة بعنوان (Cash flow analysis and the fund statement) وقد تناولت الدراسة تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال وأوصت بإعداد قائمة الأموال، كما أوصى جميع الشركات بإصدارها و نشرها بعد تدقيقها.

وفي سنة 1963 أصدر المعهد نفسه الرأي رقم (03) الذي أوصى بضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية المهنية في إعدادها في إعدادها والإفصاح عن المعلومات التي تعرضها، كما أوصى بموجبه بضرورة تغيير اسم القائمة لتصبح قائمة مصادر الأموال واستخدامها Statement osources and application of funds².

وفي سنة 1971 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرأي رقم (19) بعنوان "التقرير عن التغيرات في المركز المالي" ألزم فيها الشركات بضرورة أن تكون هذه القائمة أحد القوائم الرئيسية التي يتم نشرها على أن تخضع

¹ - سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر المعايير المحاسبية الدولية، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص80.

² - سير الصبان، وصفي أبو المكارم، عبد الله هلال، المحاسبة المالية المتوسطة (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي) الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص281.

للمصادقة من قبل المراجع الخارجي مثلها مثل أي قائمة مالية أخرى، وأن يصبح اسمها قائمة " التغيرات في المركز المالي " Statement of Changes in Financial Position³.

و استمر عرض هذه القائمة إلى غاية 1987 وفقا لمفهوم رأس المال العامل، إلا أن تلك القائمة تعرضت للعديد من الانتقادات الجدل حول مدى فعاليتها وجدواها، موجات الإفلاس التي حلت بالشركات في السبعينات وأواسط الثمانينات أثار انتباه المحاسبين وبدءوا ينظرون وبشكل جدي إلى قائمة الأموال على الأساس النقدي.

وفي عام 1987 صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي البيان رقم (SFAS N°95) بعنوان " قائمة التدفقات النقدية"، الذي ألزم الشركات بضرورة تضمين القوائم المالية بقائمة التدفقات النقدية جنباً إلى جنب مع قائمتي الدخل والمركز المالي؛ وأوصى البيان أن يتم تصنيف التدفقات النقدية في القائمة، إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية وتدفقات نقدية استثمارية وتدفقات نقدية تمويلية⁴.

وفي عام 1992 أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting (IASC Standards Committee المعيار المحاسبي رقم (07) بعنوان " قائمة التدفقات النقدية " الذي حل محل المعيار المحاسبي السابق الصادر سنة 1977، حيث أصبح ساري المفعول ابتداء من جانفي 1994.

II-1-1-2- تعريف جدول تدفقات الخزينة:

جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية و استخدامها و ذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة⁵. ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة.

و يمكن تعريفه على أنه تلك الكشوفات المالية المعنية ببيان الفرق بين التدفق النقدي الداخلي و التدفق النقدي الخارج من عمليات الاستغلال و الاستثمار و التمويل خلال فترة زمنية محددة⁶.

³ - نفس المرجع، ص 358.

⁴ - سالم محمد الدينوري، مرجع سابق، ص 81.

⁵ - قريشي يوسف و اليان بن ساسي، مرجع سابق، ص 204.

⁶ - حريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الثانية، 2009، ص 120.

II-1-2- أهمية جدول تدفقات الخزينة

يعتبر جدول تدفقات الخزينة من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في التعرف على الأوضاع المالية و تأتي أهمية جدول تدفقات الخزينة في:

- 1- التحليل التاريخي للأوضاع المالية للمؤسسة و تطور هذه الأوضاع مما يساعد في بيان نقاط القوة و نقاط الضعف لدى الشركة و تقييم أدائها⁷.
- 2- تقدير الوضع المالي و المستقبلي للشركة استنادا إلى أدائها السابق و على ضوء المتغيرات الأخرى من حيث ظروف السوق و المنافسة و غيرها.
- 3- الإفصاح عن التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من أوجه الأنشطة المختلفة (إنتاج، بيع، شراء، تمويل).
- 4- تقديم معلومات مفيدة لإدارة المؤسسة تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة و التخطيط للمستقبل.
- 5- تقييم السيولة و القدرة على الوفاء للمؤسسة⁸.
- 6- تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن الاستفادة منها في التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده على أساس الاستحقاق ، و بين التدفق النقدي الذي يتم تحديده على الأساس النقدي، إذ أن تحقيق المنشأة لصافي دخل مرتفع لا يعنى بالضرورة تدفق نقدي مرتفع والعكس بالعكس، إلا أن ارتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي يعنى ارتفاع نوعية و جودة الأرباح والعكس بالعكس⁹.

II-1-3- مفهوم النقدية و ما في حكمها¹⁰

يقصد بالنقدية الخزينة و الودائع تحت الطلب

ويقصد بما في حكم النقدية الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة العالية و يكون من السهل تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة و تكاد تكون خالية من المخاطر بسبب قرب موعد استحقاقها

⁷ - مطح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، دار أدجنادين للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 274

⁸ - Georges dapallens et Jean pierre Jobard, Gestion Financière de l'entreprise, édition 10,1990, Siry,Paris, p436

⁹ - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني (الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية) الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 122.

¹⁰ - معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي الدولي السابع قائمة التدفقات النقدية

II - 2- تحليل تدفقات النقدية

II - 2-1- التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال

عرفها المعيار المحاسبي السابع على أنها " الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد بالمنشأة ، والأنشطة الأخرى التي لا تمثل أنشطة استثمار أو تمويل " و تنقسم التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال إلى:

أ- تدفقات نقدية داخلية (المقبوضات)¹¹:

- المقبوضات من مبيعات السلع و الخدمات
- إيرادات الفوائد و الأرباح المحصلة
- جميع الإيرادات الأخرى التي لا تشملها عمليات التمويل و الاستثمار

ب- تدفقات نقدية خارجية (مصروفات):

- المدفوعات النقدية للموردين لسداد قيمة البضائع و الخدمات
- المدفوعات النقدية إلى العاملين و نيابة عنهم (الأجور.....)
- المدفوعات على المصاريف المختلفة (أقساط التأمين، الضرائب)
- المدفوعات النقدية من العقود المحتفظ بها لأغراض المضاربة أو المتجارة.

ج- أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة الاستغلالية:

تكمن أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة الاستغلالية في التعرف على مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية نتيجة ممارستها لنشاطها الأساسي، و سداد توزيعات الأرباح على المساهمين و سداد القروض.

II - 2-2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

عرف المعيار المحاسبي السابع الأنشطة الاستثمارية على أنها " أنشطة اقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل

¹¹- Georges dapallens et Jean pierre Jobard, Op cit, P276.

والاستثمارات الأخرى لا تدخل في حكم النقدية"، تعبر عن الزيادة أو النقص في الأصول طويلة الأجل المتاحة للمؤسسة، و تنقسم التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية إلى تدفقات نقدية داخلية (مقبوضات) و تدفقات نقدية خارجية (مدفوعات) كالتالي:

أ- تدفقات نقدية داخلية (مقبوضات)¹²:

- الإيرادات النقدية المحصلة من بيع الأصول الثابتة؛
- الإيرادات النقدية المحصلة من بيع الأوراق المالية؛
- الإيرادات النقدية المحصلة من التوظيفات المالية (تدفقات محصلة من إعادة سداد القروض التي تمنحها المؤسسة للغير)؛

ب- تدفقات نقدية خارجية (مصرفات):

- المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة وأصول غير ملموسة و أصول أخرى طويلة¹³؛
- المدفوعات النقدية لشراء أسهم أو شراء أصول مالية؛

ج- أهمية التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري:

- يعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التمويلية مهما لأنه يساعد مستخدمي القوائم المالية على التعرف على الأمور التالية¹⁴:
- قيمة ما أنفقته المؤسسة على الاستثمارات طويلة الأجل سواء كانت في شكل أوراق مالية أو استثمارات في شركات تابعة مما يعطي احتمالات زيادة الأرباح في المستقبل؛
 - قيمة الإنفاق الاستثماري المتعلق بشراء أصول ثابتة جديدة لاستبدال أصول قائمة أو التوسع في الطاقة الإنتاجية المتاحة مما يعطي مؤشر لاحتمالات نمو في المستقبل؛
 - الأصول الثابتة التي تم التخلص منها وكذا لاستثمارات طويلة الأجل الأخرى و النقدية المحصلة في مقابل ذلك مما يعطي مؤشر لاحتمالات الانكماش أو انخفاض الأرباح مستقبلا.

12- Ibidem,

13 - سامي محمد الدينوري، مرجع سابق، ص 91
14 - نفس المرجع ، ص 92

II - 2-3 - التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

عرفها المعيار المحاسبي السابع على أنها " الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والاقتراض بالمؤسسة"، فهي تشمل الحصول على الموارد من الملاك و توزيعات الأرباح على المساهمين، و تسديد المبالغ المقرضة.

أ- تدفقات نقدية داخلية (المقبوضات)¹⁵:

- المقبوضات النقدية من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال؛
- المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية و القروض و أوراق الدفع و السندات و السلفيات الأخرى قصيرة الأجل؛

ب- تدفقات نقدية خارجة (مصرفات):

- توزيعات الأرباح؛
- المدفوعات النقدية لتسديد القروض طويلة الأجل؛
- المدفوعات النقدية لإعادة شراء أسهم الملكية (أسهم الخزينة)¹⁶؛

ج- أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

- ترجع أهمية الإفصاح عن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية إلى ما يلي¹⁷:
- التعرف على مصادر التمويل التي حصلت عليها المؤسسة خلال الفترة؛
- التنبؤ باحتياجات المؤسسة من التدفقات النقدية المستقبلية.
- التعرف على المبالغ المدفوعة لسداد القروض و السندات و توزيع الأرباح وغيرها.
- التعرف على نسبة التمويل الخارجي إلى التمويل الذاتي فالتوسع في مصادر التمويل الخارجي عند حد معين ممكن أن يترتب عليه حدوث أزمات مالية للشركة

¹⁵ - كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص158.
¹⁶ - مطح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، الطبعة الأولى، ص276.
¹⁷ - سالمى محمد الدينوري، مرجع سابق، ص 93.

II - 3 - القراءة المالية لجدول تدفقات الخزينة

II - 3 - 1 - طرق بناء جدول تدفقات الخزينة

II - 3 - 1 - 1 - الطريقة المباشرة:

تقصد بالطريقة المباشرة لإعداد جدول تدفقات الخزينة ذلك الأسلوب الذي يقوم على احتساب المتحصلات والمدفوعات النقدية الفعلية للدورات الرئيسية الثلاث لنشاط المؤسسة بطريقة مباشرة من خلال معرفة كم قبض فعلا؟ وكم دفع فعلا؟ لكل عنصر من عناصر الدورات الأساسية¹⁸.

موجب هذه الطريقة يتم التوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستغلالية عن طريق تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلة من النشاط الاستغلالي وتحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الخارجية من النشاط الاستغلالي، وبشكل منفصل كل على حدة، ثم تحديد الفرق بينهما وهو يمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستغلالية.

ويظهر جدول تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة على الشكل التالي:

¹⁸ - يعرّف سليمان و علي بن الطيب، قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعيد دحلب، البلدة، 2009.

جدول رقم: (01-II) جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة

السنة المالية ن _ 1	السنة المالية ن	ملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال تحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 / 19، 25 مارس 2009، ص 26.

و يتم حساب التدفقات النقدية لكل نشاط كالتالي:

1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

أ- التحصيلات المقبوضة من الزبائن:

حساب (70) مبيعات بضاعة و منتجات نصف مصنعة - الزيادة في رقم العملاء رصيد العملاء في نهاية المدة - رصيد العملاء في بداية المدة).

ب- المدفوعات النقدية للموردين و المستخدمين:

حساب (60) المشتريات - الزيادة في رقم الموردين (رصيد الموردين في نهاية المدة - رصيد الموردين في بداية المدة).

ج- فوائد و مصاريف مالية أخرى:

تتمثل في حساب (66) الأعباء المالية.

د- الضرائب على النتائج المدفوعة:

حساب (695) الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية - التغير في حساب (444) الضرائب على النتائج.

هـ- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية:

حساب (77) منتجات العناصر غير العادية - حساب (67) أعباء العناصر غير العادية .

2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية¹⁹:

أ- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية:

التغير في القيم الثابتة المادية و المعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

ب- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية:

التغير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

ج- التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية:

و تتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

د- الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال:

¹⁹ - نصر الدين بن ندير و عمار بوشناق، جدول تدفقات الخزينة، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعيد دحلب، البلدة، 2009، ص6.

وتتمثل في حساب (76) المنتوجات المالية.

3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية²⁰:

أ- التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم:

تتمثل في التغير في حساب (101) رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال + التغير في حساب (103) العلاوات المرتبطة برأس المال الشركة.

ب- الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها:

وتتمثل في حساب (12) نتيجة السنة المالية السابقة - الغير في حساب (106) الاحتياطات.

ج- التحصيلات المتأتية من القروض:

وتتمثل في التغير في حساب (16) الإقتراضات و الديون المماثلة + تسديدات القروض في السنة المالية

د- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة:

وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) - التغير في حساب (16) الاقتراضات و الديون المماثلة.

تتمتع الطريقة المباشرة بمجموعة من المزايا أهمها:

- الإفصاح عن مصادر المتحصلات النقدية من الأنشطة الاستغلالية ومجالات استخدام النقدية لفترات سابقة مما يساعد في تقدير توقع التدفقات النقدية المستقبلية.

- تعتبر المعلومات التي توفرها الأرقام التفصيلية عن التدفق النقدي للنشاط الاستغلالي أكثر فائدة بالمقارنة مع الرقم الإجمالي للتدفق النقدي للنشاط الاستغلالي مما يساعد في تقييم قدرة المنشأة على توفير سيولة كافية لسداد التزاماتها وإمكانية إعادة الاستثمار في عملياتها، وما هي التوزيعات النقدية المحتملة للمساهمين.

II - 3-1-1- الطريقة الغير مباشرة:

هذا التمثيل من طرف مجلس الخبراء المحاسبين والمحاسبين (OEC) الهدف منه هو تمثيل تحصيلات ونفقات المؤسسة لدورة معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الثلاثة الكبرى للنشاط، أي كل من الاستغلال، الاستثمار، التمويل. بحيث نجد ما يلي²¹:

²⁰ - نفس المرجع السابق، ص6.

²¹ - قرشي يوسف و الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 200.

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال

- تدفقات الاستثمار

- تدفقات التمويل

يأخذ جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الشكل التالي:

جدول رقم: (II - 02) جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة

السنة المالية ن - 1	السنة المالية ن	ملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات (تسويات) لـ: - الاهتلاكات و المؤونات - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن و حسابات الحقوق الأخرى - تغير الموردين و الديون الأخرى - نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع) (1)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير الخزينة خلال الفترة

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2009، مرجع سبق ذكره، ص 36

وللوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستغلالية وفق الطريقة غير المباشرة نقوم بتعديل صافي الدخل، ذلك بإضافة التكاليف غير النقدية إلى صافي الدخل كالاكتلاكات، و طرح البنود غير النقدية التي سبق إضافتها لصافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستغلالية²².

و يتم حساب التدفقات النقدية للأنشطة الاستغلالية كالتالي:

أ- الإهتلاكات و المؤونات:

وتمثل في حساب (68) المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة .

ب- تغير الضرائب المؤجلة:

وتمثل في التغير في حساب (442) الدولة، الضرائب و الرسوم القابلة للتحويل من أطراف أخرى.

ج- تغير المخزونات:

وتمثل في تغير حسابات المخزونات و المتوججات قيد التنفيذ ناقص التغير في حساب (39) خسائر القيمة عن المخزونات و المتوججات قيد التنفيذ

د- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى:

وتمثل في التغير في حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقه و حساب (42) المستخدمين و الحسابات الملحقه و حساب (43) الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحقه بالقيم الإجمالية ناقص التغير في حساب (49) خسائر القيمة عن حسابات الغير.

هـ- تغير الموردين و الديون الأخرى:

وتمثل في التغير في حساب (40) الموردين و الحسابات الملحقه.

و- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب:

وتمثل في سعر التنازل ناقص القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها، فإذا كان فائض يطرح أما إذا كان عجز فيضاف للحصول على تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال.

أما فيما يخص التدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار و تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل فتحسب نفس الطريقة المباشرة لإعداد جدول تدفقات الخزينة.

²² - جون كيو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، تعريب أحمد حجاج، الرياض: دار المريخ، 2005، ص. 1224.

و تتمثل أهمية الطريقة الغير مباشرة في:

- 1- تكسب هذه الطريقة مستخدمي القوائم المالية القدرة على تحويل وتعديل هذه القوائم لعدة فترات محاسبية بحيث تتوفر لديهم معلومات عن التدفقات النقدية لعدة فترات متتالية تكفي لإجراء التنبؤ على أساس سليم.
- 2- تقدم هذه الطريقة معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في معرفة كيفية الانتقال من الأرقام المحاسبية وفق أساس الاستحقاق إلى تدفقات نقدية داخلية وخارجية.

II - 3-2- العلاقات المالية للتوازن

بعد بناء جدول تدفقات الخزينة تأتي مرحلة تحليل وضعية المؤسسة و ذلك كالتالي²³:

- تدفق الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال A .
- تدفق الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار B .
- تدفق الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل C .
- التغير في الخزينة : حيث تظهر في هذا الجدول علاقات أساسية هي: $D = A - B + C$

لكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بأكثر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة يقارب الصفر، ومنه فإن التغير الإجمالي في الخزينة سيؤول وفي فترة معينة إلى الصفر ومنه العلاقة السابقة تصبح كما يلي: " $A - B + C = 0$ ".

يمكن التعبير عن هذه العلاقة المالية بأن مبلغ تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات التمويل "C" تعتمد على الكيفية التي تم بها تغطية احتياجات الاستثمار "B" بواسطة خزينة الاستغلال "A" وعليه يجب دراسة الرصيد "A-B" حيث أن:

- إذا كان $A - B < 0$: فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة استغلالها وفي هذه الحالة فمن المفروض على المؤسسة عدم القيام بطلب رؤوس أموال خارجية جديدة لأنها قادرة على سداد ديونها، لكن قبل إصدار حكم إيجابي على الحالة المالية للمؤسسة، فإنه يجب التأكد من أن الاستثمارات المنجزة تمكن المؤسسة من المحافظة على قدرتها التنافسية.

²³ جعفر سليمان، علي بن الطيب، مرجع سابق، ص 6

- إذا كان $0 = A - B$: هذا يعني أن المؤسسة تمول استثماراتها بواسطة استغلالها لكن تكون بصدد مؤسسة عديمة الناعة المالية أي أنها غير قادرة على سداد ديونها، ومن الضروري في هذه الحالة الذهاب بعيداً في التحليل خاصة مبلغ تدفقات خزينة الاستغلال والاستثمار، إذ أنه يمكن للمؤسسة أن تكون قد بدأت برنامج استثمار يتطلب رؤوس أموال معتبرة، الشيء الذي يؤدي عادة إلى أن يكون الرصيد "A-B" ضعيفاً بالرغم من أن خزينة الاستغلال "A" كانت كافية وعليه في إمكان المؤسسة في هذه الحالة اللجوء إلى القروض.

إذا كان $0 > A - B$: المؤسسة ليست في مستوى يؤهلها لتمويل استثماراتها عن طريق استغلالها، وهي حالة عدم الناعة المالية، وهنا يجب أن تستخدم موارد التنازل الاستثمارات أو ترفع رأس المال.

إذا كان معدل نمو النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة قوي، فإن أهمية الاستثمارات الواجب القيام بها يمكن أن تؤدي إلى جعل الرصيد "A-B" سالباً، إذا تنفيذ هذه الاستثمارات ضروري من أجل الحفاظ على حصة المؤسسة في السوق، وبالتالي المحافظة على بقاءها وعليه يؤدي ضعف أو غياب الاستثمارات إلى جعل المؤسسة عديمة الناعة

II-3-3- أهم المشاكل المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة

1- التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية:

يمكن أن تقوم المنشأة بنشاطات أجنبية بطريقتين حيث يمكن أن يكون لها معاملات بعملة أجنبية أو يكون لها عمليات أجنبية

- العمليات الأجنبية: هي منشأة تابعة أو منشأة زميلة أو مشروع مشترك أو فرع للمنشأة التي تعرض قوائمها المالية والتي تقع أو تباشر أنشطتها في بلد آخر غير بلد المنشأة معدة التقرير.

- المعاملات بالعملة الأجنبية: هي معاملة محددة أو تتطلب التسوية بعملة أجنبية، بما في ذلك المعاملات الناشئة عن قيام المنشأة بما يلي²⁴:

1- شراء أو بيع سلع أو خدمات أسعارها محددة بعملة أجنبية.

²⁴ - معيار المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي الدولي السابع قوائم التدفق النقدي

- 2- إقراض أو اقتراض أموال عندما تكون المبالغ المستحقة لها أو عليها محددة بعملة أجنبية.
- 3- بأن تصبح طرفاً في تعاقد بعملة أجنبية لم ينفذ بعد.
- 4- شراء أو التخلص من أصول، و كذلك تسديد إلتزامات محددة بعملة أجنبية.

و قد نص المعيار المحاسبي لدولي السابع على أنه ينبغي تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات التي تحدث بعملة أجنبية بنفس العملة التي تستخدمها المؤسسة في عرض قوائمها المالية وذلك باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ التدفق النقدي أي بحساب أسعار تحويلها في تاريخ التدفق النقدي.

كما ينبغي ترجمة التدفقات النقدية الخاصة بالشركة التابعة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السارية بين العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية و العملة الأجنبية في تواريخ التدفقات النقدية.

2- البنود غير العادية

البنود غير العادية هي إيرادات أو مصروفات تنشأ نتيجة لأحداث أو معاملات مميزة بوضوح عن الأنشطة الاعتيادية للمنشأة وبالتالي لا يتوقع حدوثها بشكل متكرر أو منتظم، مثل الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية.

و يتم الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية الناتجة عن أنشطة الاستغلال والاستثمار أو التمويل بشكل مفصل في قائمة التدفق النقدي وذلك حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من فهم طبيعة تلك البنود وأثرها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمؤسسة.

والمثال التالي يوضح كيفية الإفصاح عن البنود غير عادية بقائمة التدفقات النقدية:

جدول رقم: (II - 03) كيفية الإفصاح عن البنود غير عادية بقائمة التدفقات النقدية

الوحدة النقدية	البيان
X	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
X	- مقوضات نقدية من العملاء
X	- مدفوعات نقدية للموردين
X	تدفق نقدي قبل البنود الغير عادية
X	- مقوضات من تسوية أضرار الزلزال (بنود غير عادية)

3- الفوائد وتوزيعات الأرباح

يقصد بالفوائد المدفوعة تلك التي تدفعها المؤسسة نتيجة لاقتراض أموال. أما توزيعات الأرباح فهي تمثل المبالغ الناتجة عن الاستثمارات في الأوراق المالية التي تحتفظ بها المؤسسة. وقد أوجب المعيار الإفصاح عن التدفقات النقدية الخاصة بالفوائد المدفوعة وذلك بقائمة التدفقات النقدية وكذا الإفصاح عن التدفقات الخاصة بتوزيعات الأرباح المقبوضة والمدفوعة بشكل مفصل.

يتم تبويب التدفقات النقدية المتعلقة بالفوائد وتوزيعات الأرباح على أنها تدفقات نقدية من نشاط استغلالي على أساس أنها تؤثر في تحديد صافي الربح أو الخسارة، وأن تبويب توزيعات الأسهم المدفوعة وفقا لهذا الأساس يساعد مستخدمي القوائم المالية في التعرف على مقدرة المؤسسة على سداد توزيعات الأسهم من التدفقات الناشئة من الاستغلال؛ كما يتم تبويب التدفقات النقدية الخاصة بالفوائد وتوزيعات الأرباح على أساس أنها تدفقات نقدية لأنشطة تمويلية وتدفقات نقدية لأنشطة استثمارية على التوالي استنادا إلى أنها تمثل تكاليف الحصول على الموارد المالية أو عوائد على الاستثمارات.

4- ضرائب على الدخل

نص المعيار على ضرورة الإفصاح عن التدفقات النقدية المرتبطة بالضرائب على الدخل بشكل منفصل كما ينبغي تويبها على أنها تدفقات نقدية ناتجة من الأنشطة الاستغلالية.

ومع ذلك إذا أمكن ربط الضرائب المدفوعة بشكل عملي عن كل مجموعة على حده على أنها أنشطة استثمار أو تمويل فإن التدفق النقدي الضريبي يبوب على أنه نشاط استثماري أو تمويلي (أي يبوب على أساس تبويب المعاملة الرئيسية المتعلقة به (كلما كان ذلك ملائما).

5- الاستثمار في شركات تابعة و شركات شقيقة

الشركات التابعة: هي الشركة التي تسيطر عليها شركة أخرى تعرف بالشركة القابضة.
الشركة الشقيقة: هي الشركة التي يكون المستثمر فيها تأثير قوي كالاتشارك في وضع السياسات المالية و الإدارية للشركة.

يتم الإفصاح محاسبياً عن الاستثمار في الشركات التابعة و الشقيقة باستخدام طريقة حقوق الملكية أو طريقة التكلفة.

أ- طريقة حقوق الملكية: هي طريقة محاسبية يتم من خلالها إثبات الاستثمار عند شراءه بتكلفة الشراء، ثم يتم تعديل تلك التكلفة بكل تغيير يطرأ على نصيب المستثمر في صافي الأصول (حقوق الملكية بالشركة المستثمر فيها).

ب- طريقة التكلفة: وفقاً لهذه الطريقة يقوم المستثمر بإثبات الاستثمار في الشركة الشقيقة بالتكلفة الأصلية، كما يقوم بإثبات الأفراد في حدود ما يحصل عليه فقط من توزيعات الأرباح للشركة المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ اقتناء الاستثمار.

6- المعاملات غير النقدية:

هناك بعض المعاملات التي تتعلق بأنشطة الاستثمار والتمويل ولا تتطلب استخدام النقدية وما في حكمها (معاملات غير نقدية) ، يتعين استبعاد هذه المعاملات عند إعداد وعرض قائمة التدفق النقدي على اعتبار أن هذه المعاملات لا تمثل أو تتطلب تدفقات نقدية في الفترة الجارية ، أي لا يكون لها تأثير مباشر على النقدية في الوقت الحالي ومن أمثلة المعاملات غير النقدية ما يلي:

- شراء مؤسسة عن طريق إصدار حقوق ملكية.
- تحويل الدين إلى حقوق الملكية.

II - 4- مؤشرات و نسب التدفقات النقدية

II - 4-1- المؤشرات المالية للتدفقات النقدية

هناك طريقتين لحساب المؤشرات المالية، الطريقة المباشرة و التي تسمح بحساب المؤشر من خلال مكوناته الأساسية أما الطريقة غير المباشرة تبحث في المؤشرات التي يدخل المؤشر المراد حسابه في مكوناته

1- الفائض الإجمالي للاستغلال:

أ- الطريقة المباشرة²⁵:

$$EBE = \text{إيرادات الاستغلال} - \text{مصاريف الاستغلال المستهلكة}$$

²⁵- Philippe Rousselot et Jean François Verdié, La Gestion De Trésorerie, 2eme édition, Dunod, P25.

ب- الطريقة الغير مباشرة:

$$EBE = \text{النتيجة الصافية} + \text{الضرائب على الأرباح} - (+) \text{إيرادات و مصاريف استثنائية} + \text{المصاريف المالية}$$

$$\text{الصافية} + \text{مخصصات الإهلاك و المؤونات}$$

2- القدرة على التمويل الذاتي:

تمثل في مجموع الموارد التي تم تحقيقها من خلال نشاط المؤسسة و ذلك من لأجل ضمان عملية تمويلها، و بصفة عامة هو الفرق بين النواتج المقبوضة من جهة و الأعباء المدفوعة من جهة أخرى. فالقدرة التمويل الذاتي تبين مدى قدرة المؤسسة على تكوين مصادر تمويل داخلية تمكنها من تمويل و تجديد استثماراتها.

أ- الطريقة المباشرة²⁶:

$$EBE = CAF - \text{المصاريف المالية الصافية} (+/-) \text{إيرادات و مصاريف استثنائية} - \text{الضرائب على الأرباح}$$

ب- الطريقة الغير مباشرة:

$$CAF = \text{النتيجة الصافية} + \text{مخصصات الإهلاكات و المؤونات} (+/-) \text{القيمة الزائدة (الناقصة) من}$$

$$\text{الاستثمار المتنازل عنها}$$

3- نتيجة الاستغلال (RE):

هي رصيد دورة الاستغلال، أي الفارق بين إيرادات الاستغلال و مصاريف الاستغلال، و تعبر عن قدرة المؤسسة على توليد الفوائض و تكوين الثروة الإجمالية للمؤسسة و يتم حساب نتيجة الاستغلال كالتالي:

²⁶ - قرشي يوسف و الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 159.

أ- الطريقة المباشرة:

$$RE = \text{الفائض الإجمالي للاستغلال} - \text{مخصصات الإهلاك والمؤونات}$$

ب- الطريقة الغير مباشرة:

$$RE = \text{النتيجة الصافية} + \text{الضرائب على الأرباح } (-/+) \text{ إيرادات و مصاريف استثنائية} + \text{المصاريف المالية الصافية}$$

4- الأصل الاقتصادي (AE):

ويعرف بأنه المجموع الجبري للاستثمارات الصافية والاحتياج في رأس المال العامل، و يحسب كالتالي:

أ- الطريقة المباشرة:

$$AE = \text{الأصول الثابتة (Im)} + \text{احتياجات رأس المال العامل (BFR)}$$

ب- الطريقة الغير مباشرة:

$$AE = \text{الأموال الخاصة} + \text{الاستدانة الصافية}$$

5- الاستدانة الصافية:

هي مجموع الديون البنكية و المالية مطروحا منها السيولة المتاحة و التوظيفات المالية، فهي تسمح بتحديد الوضعية الدائمة و المدينة للمؤسسة و تبين علاقة بالأطراف الخارجية.

أ- الطريقة المباشرة:

$$\text{END} = \text{الاستدانة المالية قصيرة متوسطة و طويلة الأجل} - \text{التوظيفات المالية} - \text{المتاحات}$$

ب- الطريقة الغير مباشرة:

$$\text{END} = \text{الأصول الاقتصادية} - \text{الأموال الخاصة}$$

6- الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)

يعبر عن الفرق الموجب بين استخدامات و موارد الاستغلال، أو بعبارة أخرى فان المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها و مدينوها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) و إذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، و هي ما يسمى بالاحتياج في رأس المال العامل.

أ- الطريقة المباشرة:

$$\text{BFR} = \text{المخزونات} + \text{مستحقات العملاء} + \text{مختلف حقوق الاستغلال} + \text{خارج الاستغلال} -$$

$$\text{مستحقات الموردون} + \text{مختلف ديون الاستغلال} + \text{خارج الاستغلال}$$

ب- الطريقة الغير مباشرة:

$$\text{BFR} = \text{الأصل الاقتصادي (AE)} - \text{الاستثمارات الصافية (I net)}$$

7- تدفق الخزينة المتاح قبل الضريبة:

تدفق الخزينة المتاح هو عبارة عن فائض خزينة الاستغلال مطروحا منها نفقة الاستثمار

$$ETE = FTD - \text{الاستثمارات الصافية}$$

8- فائض الخزينة للاستغلال

يعرف الفائض الإجمالي للاستغلال على أنه الفرق بين تحصيلات و نفقات الاستغلال²⁷؛ و يتم حسابه كالاتي²⁸ :
أ- الطريقة المباشرة:

$$ETE = \text{تحصيلات الاستغلال} - \text{نفقات الاستغلال}$$

ب- الطريقة الغير مباشرة:

$$ETE = \text{الفائض الإجمالي للاستغلال} - \text{التغير في احتياج رأس المال العامل}$$

II-4-2- النسب المالية المستخدمة في تحليل التدفقات النقدية :

1- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية :

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية .

وتبين هذه النسبة مدى قدرة أنشطة الشركة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية ولإلتحاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل . ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي:

أ- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستغلالية .

ب- مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة خلال العام.

ج- الإلتحاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية .

²⁷- Jean Barreau et Jacqueline delahaye, Gestion Financière, 8eme édition,Dunod,P128.

²⁸- Pierre Vernimmen, Finance d'entreprise,3eme édition,Dalloz,1998, p 45.

د- المدفوعات اللازمة لتسييد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين.

2- نسبة تغطية النقدية

وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستغلالية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و
التمويلية

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية والاستثمارية :

- الديون والقروض المستحقة الدفع .
- الدفعات التجارية لعقود الإيجار التمويلي .
- المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة .
- توزيعات الأرباح لحملة الأسهم .

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة الاستغلالية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية . وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات

3- مؤشر النقدية التشغيلي :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستغلالية / صافي الدخل .

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة الاستغلالية

4- نسبة تغطية فوائد الديون :
وتحدد بالعلاقة التالية²⁹:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستغلالية / فوائد الديون .

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

5- نسبة تغطية التوزيعات:
وتحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستغلالية / توزيعات الأرباح .

وتوضح هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لتوزيعات الأرباح النقدية على حملة الأسهم.

6- معدل تغطية ديون قصيرة الأجل:
وتحدد بالعلاقة التالية³⁰:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستغلالية / متوسط الديون قصيرة الأجل .

بين قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وكلما زاد هذا المعدل قل احتمال تعرض الشركة لمشكلة السيولة.

7- نسبة تغطية ديون طويلة الأجل:
تعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستغلالية / مدفوعات الديون طويلة الأجل .

²⁹ نفس المرجع السابق، ص22.
³⁰ - الدينوري، مرجع سابق، ص 113

تقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة الاستغلالية على سداد الديون طويلة الأجل. وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل

8- نسبة المرونة المالية:

و تعطى بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستغلالية / متوسط الديون الإجمالية.

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل، و ارتفاع هذه النسبة يعني أن وضع السيولة للمنشأة جيد ولا تعاني من مشكلات تتعلق بها.

9- تدفقات النقدية الحرة:

والتدفقات النقدية الحرة هي التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام الشركة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة الاستغلالية، و تحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستغلالية - (النفقات الرأسمالية + توزيعات الأرباح)

تجدر هذه النسبة مدى المرونة المالية وقدرة المؤسسة على سداد التوزيعات دون الرجوع إلى مصادر خارجية، كما يبين قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي، كما يبين مدى النقدية التي يمكن استخدامها في الاستثمارات الإضائية³¹.

³¹ - التفوي، مرجع سابق، ص 113.

خلاصة الفصل

يحر جدول تدفقات الخزينة من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة، فالسبر المالي يعتمد على هذا الجدول لتسيير الاحتياجات المالية للمؤسسة و التنبؤ بها للاستخدام الأمثل للسيولة النقدية المتاحة و لتضادي محظر الإفلاس و تكاليفه.

كما أن تويب التدفقات النقدية إلى أنشطة تشغيلية و استثمارية و تمويلية يتيح لمستخدمي القوائم المالية التعرف على صافي التدفقات النقدية الناتجة من كل نشاط على حده بصورة مستقلة، إذ يرى الأخصائيون أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أكثر أهمية على أساس أنها تعتبر كمؤشر على قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية.

كما أن تحليل جدول تدفقات الخزينة يتيح الحصول على مؤشرات هامة تفيد مستخدمي القوائم المالية على تقييم المؤسسة، ولها أهمية كبيرة في التنبؤ بالمستقبل و اتخاذ القرارات.

إن جدول تدفقات الخزينة و المؤشرات التي يمكن استخلاصها منها تعد من الأدوات المهمة في التحليل المالي، حيث توفر معلومات لا تظهر في الميزانية و جدول حسابات النتائج، كما أنها أكثر ملائمة لتحديد نقاط القوة و نقاط الضعف في نشاط المؤسسة.

الفصل الثالث

دراسة حالة شركة رمال بلاستيك بيقرت

مدخل

بعدها تطرقنا في الفصل الثاني إلى دراسة جدول تدفقات الخزينة و طرق إعدادها، و أهم المشاكل المتعلقة بالتدفقات النقدية، و كذا نسب و مؤشرات التدفق النقدي، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، وقد وقع اختيارنا على المؤسسة رمال بلاستيك باعتبارها مؤسسة خاصة تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محاولين التعرف على حقيقة الوضع المالي لها، وهذا باستخدام جدول تدفقات الخزينة.

و من أجل هذا الهدف سيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

- التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.
- إعداد جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة.
- حساب مختلف نسب و مؤشرات التدفق النقدي.
- تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

III -1- تقديم شركة رمال بلاستيك:

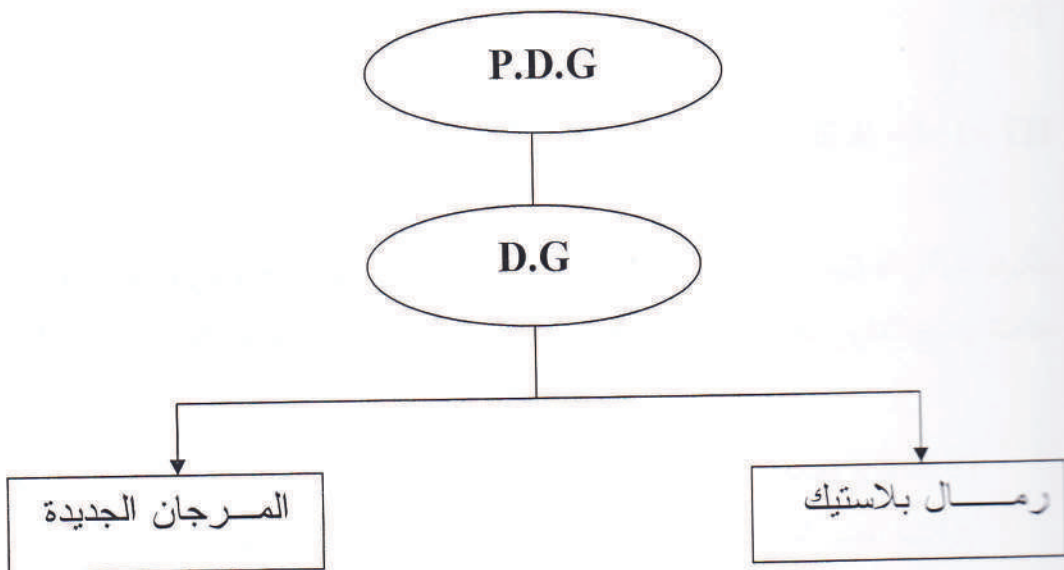
III -1-1- تعريف مجمع ريم:

مجمع ريم هو مجمع اقتصادي تجاري تابع للقطاع الخاص أنشئ سنة 1981 برأسمال يقدر ب 67740000 دج وهو عبارة عن تكتل ثلاث شركات صناعية وهي:

- رغوطة الجنوب.
- رمال بلاستيك.
- المرجان الجديدة.

يترأس المجمع مدير عام و هو المسير و المسؤول الأول على الشؤون العامة للمجمع، و في سنة 1990 تم تفكيك المجمع بانفصال شركة رغوطة الجنوب و التي أصبحت شركة مستقلة بذاتها، ليصبح المجمع يضم شركتي رمال بلاستيك و المرجان الجديدة.

الشكل رقم (III-1-01) : الهيكل التنظيمي المبسط لمجمع ريم



III-1-2- نشأة و تطور شركة رمال بلاستيك:

هي شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL)، يقدر رأسمالها بـ 71500000 دج، تكفل بإنشائها إدارات جزائرية و أجنبية، يتمثل نشاطها الأساسي في صناعة القارورات البلاستيكية بمختلف الأحجام، و الموجهة لاستعمالات مختلفة (غذائية، صيدلانية، التنظيف، التجميل....).

أنشأت شركة رمال بلاستيك سنة 1990 بتقرت على مساحة تقدر بـ يقع مقرها بالمنطقة الصناعية طريق بسكرة BP 30200، عملت الشركة منذ نشأتها على تحقيق أهدافها المسطرة وذلك باستثمار في المجال الذي أعطت له الأولوية ألا وهو صناعة القارورات البلاستيكية، و هذا باستخدام مواد أولية متمثلة في:

- POLYTOLME
- COLORANT
- المنتجات النصف مصنعة PREFORME

في سنة 1995 قامت الشركة بتجديد معدات الإنتاج لرفع طاقتها الإنتاجية، حيث كانت تنتج القارورات الموجهة للتطهير فقط من نوع PEHD،

و في سنة 2001 تم إضافة ورشة جديدة PET بها 09 آلات المتخصصة في صناعة القارورات من نوع PET

III-1-3- الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

يتكون الهيكل التنظيمي لشركة رمال بلاستيك من ستة مصالح ذات طابع عملي و أمانة عامة و ورشتين ورشة خاصة بإنتاج القارورات من نوع PEHD و ورشة خاصة بإنتاج القارورات من نوع PET.

1- المديرية العامة:

ترأسها المدير العام الذي يعتبر بمثابة العضو المركزي، و هو المسؤول عن عملية التسيير بصفة عامة، كما يقوم بإصدار الأوامر و العمل على تنفيذ المخططات و مراقبتها.

2- المدير العام:

يعتبر الممثل الرئيسي للمؤسسة حيث يتحمل مسؤولية إبرام العقود و توقيع الاتفاقيات، كما يعمل على مراقبة جميع المصالح التابعة للمؤسسة و تقديم تقريراً دورياً للمديرية العامة عن انجاز الأعمال و البرامج المتعلقة بالمؤسسة.

3- الأمانة العامة:

و من مهامها:

- استقبال البريد و المكالمات الهاتفية.
- ترتيب و حفظ المستندات و الوثائق الخاصة بالإدارة
- تحضير الوثائق الخاصة بالإمضاء

4- مصلحة المستخدمين:

تتم هذه المصلحة بشؤون المستخدمين من دفع الأجر و الرواتب و تنظيم الايجازات، و تسجيل الغيابات و المخالفات، كما تقوم بالتعويض عن العطل في الحالات المرضية.

5- قسم المحاسبة:

تقوم هذه المصلحة بمتابعة السير المالي و المحاسبي للمؤسسة كما تقوم بإعداد الميزانيات الختامية و تحليلها و المراجعة الدقيقة للحسابات، و الإشراف على النفقات العامة للمؤسسة، و متابعة عقود الصيانة و التأمين و تسوية وضعية المؤسسة أمام مصلحة الضرائب.

6- المصلحة التجارية:

تتمثل مهامها في:

- تحديد الكميات المطلوبة إنتاجها حسب احتياجات السوق
- تحديد الجداول الزمنية للإنتاج

7- مصلحة الإنتاج:

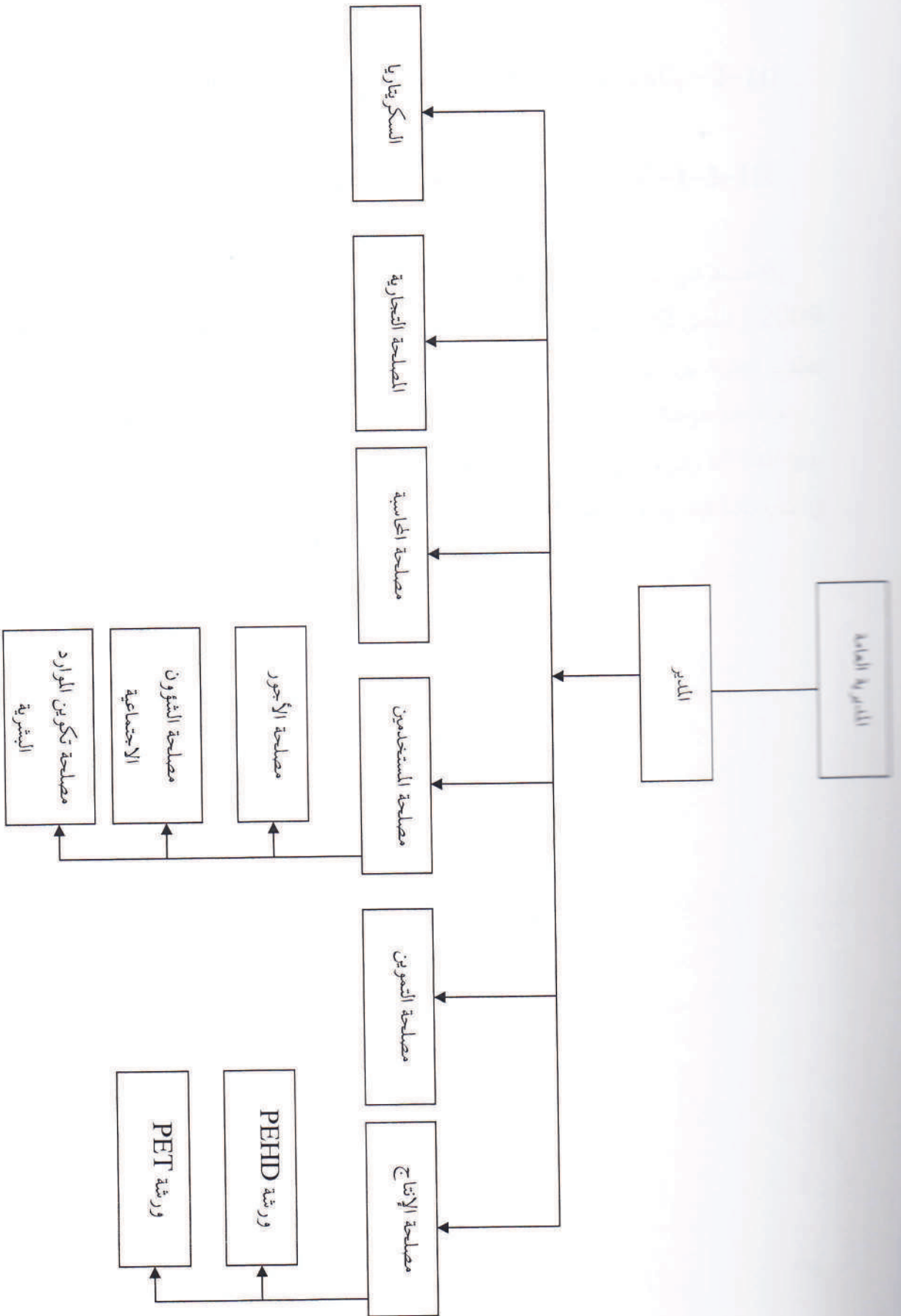
وتظم ورشتين، ورشة PEHD، وورشة PET و تتمثل مهامه في:

- تحسين إنتاجية العامل و الآلة.

- اختيار الآلات.

- الرقابة على الكميات و الجودة و المواصفات و الوقت.

- متابعة تنفيذ خطط الإنتاج حسب الجداول الزمنية للإنتاج.



الشكل (III - 02) : الهيكل التنظيمي لشركة رسائل بلاستيك

III-2- بناء جدول تدفقات الخزينة لشركة رمال بلاستيك

III-2-1- أعداد الميزانية المقارنة و جدول حسابات النتائج:

بالاعتماد على الميزانية الختامية للمؤسسة لسنة 2008 (الملحق 01) و الميزانية الختامية للمؤسسة لسنة 2009 (الملحق 02) قمنا بإعداد الميزانية المقارنة. الهدف من إعداد هذه الميزانية هو أن طبيعة الدراسة تتطلب المقارنة بين سنتين.

مثلا عند دراسة التغير في حساب الموردين نستعمل رصيد الموردين في نهاية المدة ناقص رصيد الموردين في بداية المدة أما رصيد الموردين في نهاية المدة فإنه يستخرج من الميزانية الختامية لسنة 2009 أما رصيد الموردين في بداية المدة فإنه يستخرج من الميزانية الختامية لسنة 2008.

جدول رقم (III-01) : الميزانية الختامية المقارنة لشركة رمال بلاستيك (جانب الأصول)

جانب الأصول:

رقم الحساب	الأصول	2008	2009
		المبلغ الصافي	المبلغ الصافي
2	استثمارات		
20	مصاريف إعدادية	/	/
21	قيم معنوية	/	/
22	أراضي	1 270 865	1 270 865
24	تجهيزات الإنتاج	189 197 317	174 271 345
25	تجهيزات اجتماعية	4 905	2 875
28	استثمارات قيد التنفيذ	/	/
	مجموع	194 256 673	175 545 085
3	مخزونات		
30	بضائع	/	/
31	مواد ولوازم		86 917 316
33	منتجات نصف مصنعة	/	/
34	منتجات و أشغال أخرى قيد الصنع	/	/
35	منتجات تامة		26 274 820
36	فضلات و مهملات	/	/
37	إنتاج خارجي	/	/
	مجموع	82 547 261	113 192 136
4	حقوق		
42	حقوق الاستثمارات	117 593	112 593
43	حقوق المخزونات و الأشغال لدى الغير	1 326 763	1 980 373
44	حقوق على الشركاء و على الشركات الخليفة	/	/
46	تسيقات الاستغلال	17 023 985	14 085 074
47	حقوق على الزبائن	139 241 161	93 355 249
48	قيم جاهزة	2 036 232	2 213 923
40	حسابات الخصوم المدينة	/	/
	مجموع	159 745 734	111 747 212
88	نتيجة الدورة خسارة		
	المجموع العام	436 549 673	400 484 436

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية الختامية للمؤسسة لسنة 2008 (الملحق 01) و الميزانية الختامية لسنة 2009 (الملحق 02)

جدول رقم (III-02) : الميزانية الختامية المقارنة لشركة رمال بلاستيك (جانب الخصوم)

جانب الخصوم

رقم الحساب	الخصوم	2008	2009
		المبلغ الصافي	المبلغ الصافي
1	أموال خاصة		
10	أموال اجتماعية	71 500 000,00	71 500 000,00
11	أموال خاصة	/	/
12	علاوات المساهمات	/	/
13	احتياطات	3 880 901	5 532 612
14	إعانات الاستثمار	/	/
15	فرق إعادة التقييم	/	/
16	الأموال الخاصة الأخرى	/	/
17	حسابات ما بين الوحدات	/	/
18	نتائج قيد التخصيص	1 441 946	25 719 910
19	مؤونات للخسائر و التكاليف	/	/
	مجموع	76 822 847	102 752 522
5	ديون		
52	ديون الاستثمارات	/	/
53	ديون المخزونات	155 502 558	159 982 450
54	مبالغ محتفظ بها في الحساب	8 825 378	7 290 853
55	ديون تجاه الشركاء و الشركات الحليفة	26 245 924	26 336 696
56	ديون الاستغلال	17 506 696	16 551 173
57	ديون تجارية	/	/
58	ديون مالية	118 612 047	87 196 840
59	حسابات الأصول الدائنة		
	مجموع	326 692 603	297 358 012
88	نتيجة السنة	33 034 220	373 899
	المجموع العام	436 549 673	400 484 436

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية الختامية للمؤسسة لسنة 2008 (الملحق 01) و الميزانية الختامية لسنة 2009 (الملحق 02)

جدول رقم (III-03) : جدول حسابات النتائج لشركة رمال بلاستيك لسنة 2009

جدول حسابات النتائج :

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
70	مبيعات بضاعة		/
60	بضائع مستهلكة	/	
80	الهامش الإجمالي		/
80	الهامش الإجمالي		/
71	إنتاج مباع		86 941 545
72	إنتاج مخزن		25 820 000
73	إنتاج المؤسسة لذاتها		/
74	أداءات مقدمة		15 551 161
75	تحويل تكاليف الإنتاج		/
61	مواد و لوازم مستهلكة	78 824 380	
62	خدمات	21 230	
81	القيمة المضافة		48 457 000
81	القيمة المضافة		48 457 000
77	نواتج مختلفة		/
78	تحويل تكاليف الاستغلال		/
63	مصاريف المستخدمين	19 376 649	
64	ضرائب و رسوم	1 499 981	
65	مصاريف مالية	10 229 023	
66	مصاريف متنوعة	997 459	
68	مصاريف الإهلاكات و المخصصات	15 439 652	
83	نتيجة الاستغلال		756 751
79	منوجات خارج الاستغلال		2 947 804
69	تكاليف خارج الاستغلال	3 330 656	
84	نتيجة خارج الاستغلال	382 852	
83	نتيجة الاستغلال		756 751
84	نتيجة خارج الاستغلال	382 852	
880	نتيجة إجمالية للسنة		373 899
889	ضرائب على أرباح الشركات		62 146
88	نتيجة السنة		436 045

III - 2-2 - إعداد جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة:

وتركز هذه الطريقة على المقبوضات النقدية من الأنشطة الاستغلالية والمدفوعات النقدية عن هذه الأنشطة بشكل مباشر، وفيما يلي سوف نتعرض لكيفية حساب كل عنصر من عناصر هذا الجدول على حدا:

المبلغ	ملاحظة	البيان
		تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال
132 827 457	01	تصيلات المقبوضة من الزبائن
113 719 199	02	السلع المدفوعة للموردين و المستخدمين
10 229 023	03	القوات و المصايف المالية الأخرى المدفوعة
62 146	04	الضرائب على النتائج المدفوعة
8 817 090	05	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)
/		تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
8 817 090		صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)
		تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
25 000	06	تصيدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية
6 886 850	07	التصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية
/	08	القوات المحصلة من التوظيفات المالية
/		الخصم و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
6 868 850		صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
		تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
/	09	التصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم
/	10	خصم الأرباح وغيرها من التوزيعات
/	11	التصيلات المتأتية من القروض
/	12	تصيدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
00		صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
2 036 232	13	الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
2 213 923	14	الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
177 691	15	تغير الخزينة خلال الفترة

جدول رقم (III-04) جدول تدفقات الخزينة لشركة رمال بلاستيك (الطريقة المباشرة)

1- المتحصلات النقدية من العملاء: فيتم حسابها كما يلي:

86 941 545	إنتاج مبيع
45 885 912	- التغير في حساب الزبائن
<hr/>	
132 827 457	= متحصلات نقدية من العملاء

التغير في حساب العملاء يحسب كالتالي:

رصيد العملاء في 2009/12/31 - رصيد العملاء في 2008/12/31

1- مدفوعات نقدية للموردين و الموظفين:

78 824 380	مواد و لوازم مستهلكة
21 230	خدمات خارجية
19 376 649	أجور المستخدمين
14 186 656	صافي تكلفة المبيعات
30 644 875	+ الزيادة في رصيد المخزونات
29 334 591	- الزيادة في رصيد الدائنين
<hr/>	
113 719 199	= مدفوعات نقدية للموردين و الموظفين

- التغير في رصيد المخزونات و يحسب كالتالي:

رصيد المخزونات في 2009/12/31 - رصيد المخزونات في 2008/12/31

- التغير في رصيد الدائنين (دائنو المخزون) و يحسب كالتالي:

دائنو المخزون في 2009/12/31 - دائنو المخزون في 2008/12/31

2- الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة:

تمثل مصروف فوائد الفترة + النقص في رصيد الفوائد المدينة المستحقة أو - الزيادة في رصيد الفوائد المستحقة.

10 229 023

مصرف فوائد الفترة

0

- رصيد الفوائد المدينة المستحقة

10 229 023

= فوائد مدفوعة

4- الضرائب على النتائج المدفوعة: تمثل مصرف الضريبة على أرباح السنة المالية و تساوي 62 146 دج.

5- مقبوضات نقدية عن تسوية غير عادية: هي تعويضات تحصل عليها المؤسسة من خارج الاستغلال

6- تسديدات لحيازة قيم ثابتة: تمثل قيمة الأصول الثابتة التي قامت المؤسسة باقتنائها خلال السنة المالية، و من خلال وثائق المؤسسة وجدنا أن المؤسسة قامت بشراء طابعة بقيمة 25 000 دج.

7- التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة: و تتمثل في المقبوضات المالية من التنازل الاستثمارات المادية، و من خلال وثائق المؤسسة وجدنا قيمة المتحصلات الناتجة عن عملية التنازل عن القيم الثابتة تقدر بـ 6 886 850 دج.

8- الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية: هي مبالغ متحصل عليها نتيجة إقراض الغير.

9- التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم: هي المقبوضات النقدية الناتجة عن إصدار أسهم جديدة.

10- حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات: توزيعات عن الأرباح تدفعها المؤسسة للمساهمين، و في سنة 2009 لم تقم المؤسسة بتوزيع أرباحها.

11- التحصيلات المتأتية من القروض: و تعبر عن المقبوضات النقدية عند إصدار قروض جديدة تمنحها للغير

12- تسديد قروض: و تعبر عن المدفوعات النقدية لتسديد القروض.

13- الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية: هي النقدية آخر مدة لسنة 2008 و تساوي 2 036 232 دج.

14- الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية: و هي تعبر عن النقدية في آخر سنة 209 و تساوي 2213923 دج.

15- تغير الخزينة خلال الفترة: و يمثل الفرق بين النقدية في آخر سنة 2009 و النقدية في آخر سنة 2008،
ومنه:

النقدية في آخر المدة (و تمثل النقدية في 2009/12/31) 2 213 923

- النقدية في أول المدة (و تمثل النقدية في 2008/12/31) - 2 036 232

= التغير في الخزينة خلال الفترة = 691 177

III-2-3- إعداد جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة:

السنة المالية ن	ملاحظة	البيان
751 756	01	تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال صافي نتيجة السنة المالية
15 439 652	02	الإهلاكات الأصول الثابتة و الملموسة
112 593	03	خسارة تحويل العملة
10229023	04	قوات المدينة
30 644 875	05	تغير المخزونات
-45 885 912	06	تغير في أرصدة الزبائن و حسابات الحقوق الأخرى
-29 334 591	07	تغير في أرصدة الموردين و الديون الأخرى
/	08	قوات مدفوعة
62 146	09	ضرائب دخل مدفوعة
8 817 090		تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط قبل البنود غير العادية
/	10	مقوضات نقدية عن تسوية غير عادية
8 817 090		صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)
25 000	11	تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار
6 886 850	12	تغييرات لحيازة قيم ثابتة
/	13	التصاريح عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة
/	14	قوات مقبوضة
6 868 850		توزيعات مقبوضة
/		تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
/		تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل
/	15	التحصن المدفوعة للمساهمين
/	16	إصدار قروض
/	17	تسديد قروض
00		تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
2 036 232	18	التخفيض و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
2 213 923	19	التخفيض و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
177 691	20	تغير الخزينة خلال الفترة

جدول رقم (III-05) جدول تدفقات الخزينة لشركة رمال بلاستيك (الطريقة غير المباشرة)

الإيضاحات:

1- صافي الربح قبل الضرائب والبنود غ العادية: يمثل نتيجة الاستغلال، و يؤخذ من جدول حسابات النتائج. و تساوي 756 751 دج.

2- الإهلاكات و المؤونات: تمثل الإهلاكات وتؤخذ من قائمة الدخل إهلاك الأصول الثابتة 15 439 652 وهي تمثل الإهلاك المتراكم لسنة 2009. إهلاك عناصر غير ملموسة 0 وهي تمثل الإضاء المتراكم لسنة 2009. و منه مجموع إهلاك عناصر ملموسة وعناصر غير ملموسة = 15 439 652

$$+ \frac{0}{15\ 439\ 652}$$

$$= 15\ 439\ 652$$

3- إيرادات الاستثمار: و هي الاستثمارات المالية التي تباعها المؤسسة من أجل تحقيق أرباح. إيرادات الاستثمارات لا توجد في المؤسسة لأنها لا تباع ولا تشتري أسهم وسندات لغرض المتاجرة ولا حتى لغرض الاستثمار.

4- الفوائد المدينة: هي مبالغ مدفوعة نتيجة الاقتراض من الغير، و تتمثل في المصاريف المالية و تؤخذ من جدول حسابات النتائج و تساوي 10 229 023 دج.

5- تغير المخزونات: رصيد المخزون في نهاية المدة - رصيد المخزون في بداية المدة.

$$\begin{array}{r} \text{رصيد المخزون في نهاية المدة } 2009/12/31 \quad 113\ 192\ 136 \\ - \text{رصيد المخزون في بداية المدة } 2008/12/31 \quad 82\ 547\ 261 \\ \hline = 30644875 \end{array}$$

6- تغير الزبائن و حسابات الحقوق الأخرى: ويمثل الفرق بين رصيد العملاء والمدينين الآخرين في نهاية المدة - رصيد العملاء والمدينين الآخرين في بداية المدة. و تساوي 45 885 912 دج.

7- تغير الموردين و الديون الأخرى: رصيد الدائنين في نهاية المدة - رصيد الدائنين في بداية المدة، و تساوي

591 334 29- د.ج.

8- فوائد مدفوعة: هي فوائد تدفع نتيجة الاقتراض من الغير.
9- ضرائب دخل مدفوعة: هي ضرائب على إرباح الشركات، و تؤخذ من جدول حسابات النتائج و تساوي 62146 د.ج.

10- توزيعات مقبوضة: قد تكون المؤسسة تملك أسهم في مؤسسة أخرى وبتالي تتحصل على توزيعات.
11- الحصص المدفوعة للمساهمين: توزيعات عن الأرباح تدفعها المؤسسة للمساهمين، و في سنة 2009 لم تقم المؤسسة بتوزيع أرباحها.

III-3- حساب نسب و مؤشرات التدفق النقدي و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

III-3-1- حساب نسب التدفقات النقدية:

1- نسبة كفاية التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال:

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

الاحتياحات النقدية الأساسية

الاحتياحات النقدية الأساسية:

35 124 767	التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية (مدفوعات نقدية من الموردين و الموظفين)
+10 229 023	+ مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة (مصاريف مالية)
+ 0	+ الصفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية
+ 0	+ المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين
= 4 535 790	

$$\text{نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} = \frac{8\ 817\ 090}{4\ 535\ 790} = 0.19 = 19\%$$

تبين هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية التشغيلية على تلبية الاحتياجات النقدية الأساسية، وهنا نجد أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تغطي ما نسبته 19 % من الاحتياجات النقدية الأساسية. وهي نسبة صغيرة و غير كافية.

2- نسبة تغطية النقدية:

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية

تدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية:

63 118 824	الديون و القروض مستحقة الدفع
25 000	+ المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة
0	+ توزيعات الأرباح لحملة الأسهم
<u> </u>	
= 63 143 824	

$$\text{ومنه نسبة تغطية النقدية} = \frac{8\ 817\ 090}{63\ 143\ 824} = 0.24 = 24\%$$

3- العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي

$$= \frac{8\ 817\ 090}{86\ 941\ 545} = 0.11 = 11\%$$

صافي المبيعات

4- مؤشر النقدية التشغيلية:

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

صافي الدخل

8 817 090

$$2.03 = \frac{\text{ومنه مؤشر النقدية التشغيلي}}{436\ 045} =$$

5- نسبة تغطية فوائد الديون:

صافي التدفق النقدي التشغيلي

فوائد الديون

فوائد الديون تتمثل في المصاريف المالية و تساوي 10 229 023 د.ج. و منه:

$$\% 86 = 0.86 = \frac{8\ 817\ 090}{10\ 229\ 023} = \text{نسبة تغطية فوائد الديون}$$

وتوضح هذه النسبة معدل تغطية التدفقات النقدية لفوائد الديون التي ترتب على المؤسسة وفي هذه الحالة نجد أن المؤسسة بإمكانها تغطية فوائد الديون بنسبة 86%.

6- معدل تغطية ديون قصيرة الأجل:

صافي التدفقات النقدية من التشغيل

متوسط الديون قصيرة الأجل

مجموع الديون قصيرة الأجل:

159 982 450

26 366 696

16 551 173

0

= 202 870 319

دائرو المحزون

+ ديون شركاء

+ ديون استغلال

+ ديون تجارية

$$10\,435\,545.5 = \frac{202\,870\,319}{2} = \text{و منه متوسط الديون قصيرة الأجل}$$

$$\%82 = 0.82 = \frac{8\,817\,090}{10\,435\,545.5} = \text{معدل تغطية ديون قصيرة الأجل}$$

بين قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وكلما زاد هذا المعدل قل احتمال تعرض الشركة لمشكلة السيولة، وهنا نجد أن المؤسسة بإمكانها تغطية 82% ديون قصيرة الأجل.

7- نسبة المرونة المالية:

صافي التدفقات النقدية من التشغيل

متوسط الديون الإجمالية

$$148\,679\,006 = \frac{297\,358\,012}{2} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{2} = \text{متوسط الديون الإجمالية}$$

$$\%6 = 0.06 = \frac{8\,817\,090}{148\,679\,006}$$

8- التدفقات النقدية الحرة:

صافي النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية - (الإنفاق الرأسمالي + التوزيعات)

بما أن المؤسسة لا تفكر في اقتناء استثمارات جديدة فإن الإنفاق الرأسمالي = 0

كذلك المؤسسة لا تفكر في توزيع الأرباح و منه التوزيعات = 0 و منه:

$$8\,817\,090 = \text{صافي النقدية الحرة} = \text{صافي التدفقات النقدية}$$

III - 3-2 - حساب مؤشرات التدفقات النقدية

1- الفائض الإجمالي للاستغلال EBE :

436 045	النتيجة الصافية
62 146	+ الضرائب على الأرباح
0	- (+) مصاريف استثنائية
10 229 023	+ المصاريف المالية الصافية
15 439 652	+ محصصات الإهلاكات و المؤونات
<u>26 166 866</u>	EBE =

2- القدرة على التمويل الذاتي CAF :

26 166 866	EBE
10 229 023	- المصاريف المالية الصافية
0	- (+) إيرادات و مصاريف استثنائية
62 146	- الضرائب على أرباح الشركة
<u>15 875 697</u>	= القدرة على التمويل الذاتي

3- الاحتياج في رأس المال العامل BFR :

113 192 136	المخزونات
95 448 215	+ العملاء و ح/الملحقة
193 030 352	- الموردون و ح/الملحقة
<u>15 030 352</u>	BFR exp=

2 947 804 مستحقات خارج الاستغلال

3 330 656

- ديون خارج الاستغلال

14 647 500

BFR_{Hexp} =

$$BFR_{Hexp} + BFR_{exp} = BFR$$

$$59\,959\,052 = 14\,647\,500 + 15\,030\,352 = BFR$$

III-3-3- تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

- 1- من خلال الميزانية و جدول حسابات النتائج نلاحظ أن:
 - رأس مال المؤسسة بقي ثابتا خلال سنوات الدراسة أي أن المؤسسة لم تقم بالرفع في رأس مالها، و هو يقدر بمبلغ 71 500 000.00 دج.
 - توزيع الأرباح غير مسجل في التقارير المالية للمؤسسة، أي أن المؤسسة لم تقم بتوزيع أرباحها.
 - بالنسبة للنتيجة: هناك تراجع في النتيجة، حيث قدرت بـ 33 191 096 دج سنة 2008 ، لتصل إلى 436 045 دج سنة 2009.

2- التدفقات النقدية من أنشطة التمويل معدومة، أي أن كل التدفقات النقدية المتأتية من عملية التمويل معدومة، سواء كانت هذه التدفقات داخلة أو خارجة.

3- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستغلالية وهي التدفقات الأساسية بالنسبة لأي مؤسسة تغطي ما نسبته 19% من الاحتياجات النقدية وهي تعد غير كافية.

4- عند حساب نسبة تغطية النقدية، و جدنا أن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستغلالية تغطي ما نسبته 24% من التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية، وهي كذلك نسبة ضعيفة.

5- أما العائد من المبيعات من التدفق النقدي الاستغلالي فهو يمثل قيمة الإثمان على اعتبار أن الدخل مستخرج من قائمة الدخل وهذه النسبة تمثل 11% و هي نسبة بسيطة.

- 6- أما نسبة تغطية فوائد الديون فهي 86% مرة وعلى الرغم من أن هذه النسبة مرتفعة غير أنها غير سليمة على اعتبار أن المؤسسة لا تقترض وبتالي فنسبة فوائد الديون منخفضة جدا.
- 7- أما معدل تغطية ديون قصيرة الأجل فإنه تم تغطية هذه الديون بشكل جيد ولا تعاني المؤسسة أية صعوبات في ذلك ونبلع نسبة التغطية 82%.
- 8- بلغ معدل المرونة المالية نسبة 6% أي أن 6% من الديون الإجمالية يتم تغطيتها بواسطة صافي التدفقات النقدية للاستغلال وهي نسبة مقبولة إذا أخذنا في الاعتبار مدة تسديد الديون والتي تشمل الديون الطويلة والتي تسدد على فترات طويلة.
- 9- بعد حساب القدرة على التمويل الذاتي، تبين أن المؤسسة لها قدرة على التمويل الذاتي CAF موجبة، ساهمت في تغطية دورة الاستغلال، مما نتج عنها تدفق خزينة متولد على الاستغلال موجب.

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل تطبيق المعيار المحاسبي السابع (جدول تدفقات الخزينة) على المؤسسة محل الدراسة ومن خلال التحليل والدراسة يمكننا الإجابة على تساؤل مهم وهو من أتت النقدية خلال الفترة؟ وجدنا أن التدفقات النقدية المتولدة من النشاط الاستغلالي ايجابي و تقدر بـ 8 817 090 دج، وهذا يبين أن المؤسسة تعتمد على النشاط الأساسي وهو التشغيلي في تحصيل النقدية.

أما النقدية المتولدة من الاستثمار فهي تقدر بـ 6 868 850 دج، حجم النقدية بسيط مقارنة بالنشاط التشغيلي. أما النقدية المتولدة من النشاط التمويلي فهي معدومة.

وفي الأخير يمكن القول أن رغم هذه النقائص التي تم تسجيلها فيما يخص أداء المؤسسة، إلا أنها تبقى في وضعية تسمح لها بالقيام بوظائفها المختلفة دون أي صعوبات

الخطمة

يعتبر تقييم أداء المؤسسة أمر ضرورياً، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة كون أداء المؤسسة ناتج عن تركيبة من الأنشطة والمجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد) اجتماعية، اقتصادية، قانونية(....) إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات، لأن عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل، وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية، انطلاقاً من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

وتقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهو جدول تدفقات الخزينة، والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار.

وبناء على ما تم عرضه في هذه الدراسة من إطار نظري تضمن جدول تدفقات الخزينة بالدراسة والتحليل يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- أن لقائمة التدفقات النقدية مضمونا معلوماتياً بما تحويه من إفصاحات عن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة الناشئة في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وبما تقدمه من بيانات شاملة عن وضع السيولة النقدية لدى المؤسسة، وتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، إضافة إلى ما تقدمه من معلومات إضافية تمكن مستخدميها من صنع القرارات المالية والاستثمارية والتمويلية.

2- جدول تدفقات الخزينة يمكن من تقييم وضع السيولة لدى المنشأة وتظهر القدرة على الوفاء بالالتزام كما تظهر التدفقات النقدية من الأنشطة الأساسية للمؤسسة كل نشاط على حدا.

3- أحف إلى ما تقدم أن تبويب التدفقات النقدية تحت ثلاثة أنشطة يتيح لمستخدمي القوائم المالية التعرف على طرق التدفقات النقدية الناتجة من كل نشاط على حده بصورة مستقلة، خاصة وأن الكثير من مستخدميها

القوائم المالية يهتمون بصفة خاصة بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، بل أن البعض يعتقد أن النجاح هو تدفقات نقدية موجبة من أنشطة التشغيل

4- أن كلا من الميزانية وجدول حسابات النتائج يتم إعدادهما في ظل مبدأ الاستحقاق مما يجعلهما يعبران عن الوضعية المالية لا غير، غير أن الوضعية النقدية للمؤسسة مهم أيضا من أجل تحديث استثماراتها وتوزيع الأرباح على المساهمين مما حول الاهتمام إلى قائمة التدفقات النقدية وأصبح اهتمام مستخدمي القوائم المالية ليس فقط مقابلة التكاليف مع الإيرادات بل تعدها إلى مقابلة التدفقات النقدية الداخلة مع الخارجة، مما أعطى بعدا آخر للقوائم المالية، وهنا تظهر أهمية الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية حيث توفر معلومات ومستخدمي القوائم المالية على درجة السيولة التي تعتمد عليها المؤسسة ومرونتها المالية ودرجة المخاطرة التي تصاحب تدفقاتها.

5- أن تحليل قائمة التدفقات النقدية يتيح الحصول على مؤشرات هامة لمستخدمي القوائم المالية مثل عائد التدفق النقدي، والتدفق النقدي إلى المبيعات، والتدفق النقدي الحر.

من خلال الدراسة الميدانية لمؤسسة رمال بلاستيك خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2008 و سنة 2009 توصلنا إلى استنتاج ما يلي:

- 1- إن إعداد قائمة التدفقات النقدية ممكن تجسيدها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحليلها باستخدام النسب
- 2- من خلال جدول تدفقات الخزينة لاحظنا أن المؤسسة تعتمد على النشاط التشغيلي بشكل كبير.
- 3- من الناحية المالية المؤسسة مسيرة بشكل عقلائي، كما أنها تتمتع باستقلالية مالية، و هذا ما يحميها من خطر الإفلاس.
- 4- من ناحية مستويات الأداء نلاحظ أن المؤسسة حققت نتيجة إيجابية خلال سنوات الدراسة.

التوصيات:

1- نظرا لأهمية التدفقات النقدية فان الباحث يوصي بضرورة قيام مستخدمي القوائم المالية بالتركيز على المعلومات التي تقدمها جدول تدفقات الخزينة لما لها من أهمية في تقييم سيولة المؤسسة.

2- وحب إعطاء قائمة التدفقات النقدية المزيد من الاهتمام والدراسة لإبراز دورها لمتخذي القرارات والجهات المستخدمة للقوائم المالية المنشورة؛ لما تتضمنه من معلومات تعكس قدرة الوحدة الاقتصادية على

مواجهة الظروف الاقتصادية المحيطة بها، إضافة إلى أنها تعكس السيولة النقدية لدى الوحدة، ولتقديمها بيانات تمكن مستخدميها من الاستفادة منها في صنع وتقييم القرارات الاستثمارية والتمويلية الرشيدة.

3- وعلى المؤسسات إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي السابع، كما ينبغي عرض هذه القائمة كجزء متمم لقوائمها المالية لكل فترة مالية

آفاق الدراسة:

حظنا من خلال هذه الدراسة أهمية جدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وعلى هذا الأساس نأمل أن يكون بهذا البحث قد فتحنا مجالاً للقيام بدراسات أخرى تهدف إلى إبراز دور السب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة و تقييم أدائها و مدى تأثيرها على اتخاذ القرارات المالية.

قائمة المراجع

I- باللغة العربية :

1- الكتب:

1. توفيق عبد الرحمن، منهج المهارات المالية و المحاسبية الأساسية، تقييم الأداء المالي و الإداري للمشروعات، مركز الخبرات المهنية للإدارة، الطبعة الثالثة، 2004،
2. دادي عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي، دار المحمدية العامة
3. دادي ناصر عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، 1991.
4. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الثانية، 2009.
5. دونالد كيسو، جيرري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، تعريب أحمد حجاج ، الرياض :دار المريخ، 2005
6. الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
7. رابع خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، مصر، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، 2008.
8. سمير الصبان، وصفي أبو المكارم، عبد الله هلال، المحاسبة المالية المتوسطة (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي) الإسكندرية،الدار الجامعية، 2000.
9. فريد النجار، الصناعات و المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم مدخل رواد الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
10. قرشي يوسف و الياس بن ساسي. تسيير المالي، الطبعة الأولى، عمان :دار وائل للنشر والتوزيع 2006.
11. مجيد الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
12. محمد صالح الحناوي، حاضنات الأعمال فرصة جديدة للاستثمار و آليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة، الدار الجامعية 2001.
13. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني(الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية) الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
14. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، دار أذجنادين للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2006.

2- الرسائل الجامعية:

15. بكاري بلخير، تقييم مؤسسات الخدمات البترولية-دراسة حالة قسم النقل لمؤسسة ENTP ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2003
16. دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008
17. سالم محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر المعايير المحاسبية الدولية، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2009.

18. سويسى الهوارى، إشكالية تقييم المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، حالة مؤسسة الأشغال التكميلية للبناء بورقلة، مذكر ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2001.
19. غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية لبرنامج ميذا، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة.
20. قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.
21. ليلي لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2005.

3- الملتقيات:

22. بابا عبد القادر، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معوقاتهما في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 و 18 أبريل 2006.
23. بلعور سليمان و علي بن الطيب، قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعيد دحلب، البلدة، 2009.
24. جمال بلخياط، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أبريل 2006.
25. سحنون سمير، بونوة شعيب، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أبريل 2006.
26. صالحى صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي، إشكالية و آفاق التنمية، القاهرة مصر، 18-22 جانفي 2004.
27. غياط شريف و بوقموم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أبريل 2006.
28. فئات فوزي و عمراني عبد النور قمار، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاختيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أبريل 2006.
29. مؤتمر العمل العربي، المشروعات الصغيرة و المتوسطة كخيار للحد من البطالة و تشغيل الشباب في الدول العربية، البند العاشر، الدورة الخامسة و الثلاثون، شارم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 23 فيفري-01 مارس 2008.

بيود تومي، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أبريل 2006.

31- نصر الدين بن تدير و عمار بوشناق، جدول تدفقات الخزينة، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعيد دحلب، البليلة، 2009.

4- السجلات:

32 - بريس السعيد، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة SOFINANCE ، مجلة الباحث، العدد 5، 2007
33- دنان عبد الغني، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 4- 2006.

5- القرارات و القوانين و المراسيم

34- الحريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46/19 الصادرة بتاريخ 2009/03/25.
35- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 1-18 الصادر بتاريخ 2001/12/12.

6- باللغة الأجنبية :

- 36- Georges dapallens et Jean pierre Jobard, Gestion Financière de l'entreprise, édition 10,1990, Siry,Paris.
37- Philippe Rousselot et Jean François Verdié, La Gestion De Trésorerie, 2eme édition, Dunod.
38- Jean Barreau et Jacqueline delahaye, Gestion Financière, 8eme édition,Dunod.
39- Pierre Verrimmen, Finance d'entreprise,3eme édition,Dalloz,1998.
40- MICHEL GERVAIS, Contrôle de gestion, Paris: Edition Economica, 1997, p. 104.

7- الانترنت:

41-www. www. Pme-art org.dz

الملاحق

التقرير رقم (III - 01): الميزانية الختامية لشركة رمال بلاستيك لسنة 2008

EXERCICE RELATIF AU QUARTIER
DU 2008

IMPRIMERIE DESTINEE A L'ADMINISTRATION

BILAN FISCAL 2008 IDENTIFIANT FISCAL

0 9 9 1 3 0 1 3 6 0 2 0 0 0 0 0

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE:
S.A.R.L RYMEL PLASTIQUE
ACTIVITES : TRANSFORMATION DE PLASTIQUE
ADRESSE : ZONE D'ACTIVITE
TOUGGOURT

ART. IMPOSITION 3 0 1 3 2 5 0 3 4 0 0 0

FORME JURIDIQUE CODE ACTIVITE

ACTIF

LIBELLE des comptes	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS provisions	CODE	MONTANT NET
- Frais Préliminaires			1	
- Fonds de commerce - autres Valeurs Incorporelles			2	
- Terrains	1 270 865		3	1 270 865
- Bâtimens	11 681 261	6 554 843	4	5 126 418
- Installations Complexes			5	
- Matériel et Outillage	409 177 576	226 248 847	6	182 928 729
- Matériel de Transport	9 827 004	6 043 417	7	3 783 587
- Emballages Recuperables			8	
- Autres Equipements de Production et d'Exploitation	3 876 358	2 734 987	9	1 141 371
- Equipements Sociaux	92 797	87 892	10	4 905
- Investissements en Cours			11	
- Stocks	82 547 261		12	82 547 261
- Créances d'Investissements	117 593		13	117 593
- Créances de Stocks	1 326 763		14	1 326 763
- Créances sur Associés et Sociétés Apparentées			15	
- Clients	139 241 161		16	139 241 161
- Autres Avances d'Exploitation	17 023 985		17	17 023 985
- Disponibilités	2 036 232		18	2 036 232
- Comptes Débiteurs du passif			19	
TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF	678 218 861	241 669 189	23	436 549 672
RESULTAT (Perte de l'exercice)			24	
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF			25	436 549 672

PASSIF

LIBELLE des comptes	MONTANTS	CODE	MONTANT NET
- Fonds Social		30	71 566 888
- Réserve Légale		31	2 880 000
- Réserve Obligatoire		32	
- Autres Réserves		33	
- Plus-Value de Cession à Réinvestir		34	
- Bénéfices à Réinvestir (Taux Réduit)		35	
- Plus-Value de Réévaluation		36	
- Résultats en Instance d'Affectation		37	1 655 766
- Provisions pour Pertes et Charges		38	
- Emprunts Bancaires		39	
- Autres Emprunts		40	
- Comptes Courants des Associés		41	28 243 504
- Fournisseurs		42	155 862 500
- Impôts et Taxes d'Exploitation dûs ou détenus pour compte		43	6 000 000
- Avances Bancaires		44	118 662 500
- Autres Dettes d'Exploitation		45	17 500 000
- Comptes Créiteurs de l'Actif		46	
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF		48	436 549 672
RESULTAT (bénéfice de l'exercice)		49	
TOTAL GENERAL DU PASSIF		50	436 549 672

التقرير السنوي
مستند الحسابات السنوية
2009
التمويل رقم 1-1
تمت والتحرير

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

BILAN FISCAL 2009

IDENTIFIANT



EXERCICE MILANT DU 01/01/2009 AU 31/12/2009

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE:

S.A.R.L RYMEL PLASTIQUE

ACTIVITES : TRANSFORMATION DE PLASTIQUE

ADRESSE : ZONE D'ACTIVITE TOUGGOURT

FORME JURIDIQUE

A C T I F

LIGELLE des comptes	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS Provisions	NETS	CODE
- Frais Préliminaires				1
- Fonds de commerce - autres Valeurs incorporelles				2
- Terrains	1 270 865			3
- Batiments	11 681 261	7 138 181		4
- Installations Complexes				5
- Matériel et Outillage	409 177 576	240 343 491		6
- Matériel de Transport	2 940 154	2 940 154		7
- Emballages Récupérables				8
- Autres Equipements de Production et d'Exploitation	3 901 358	3 007 056		9
- Equipements Sociaux	92 797	89 922		10
- Investissements en Cours				11
- Stocks	113 192 136			12
- Créances d'Investissements	112 593			13
- Créances de Stocks	1 980 373			14
- Créances sur Associés et Sociétés Apparentées				15
- Clients	93 355 249			16
- Autres Avances d'Exploitation	14 085 074			17
- Disponibilités	2 213 923			18
- Comptes Débiteurs du passif				19
TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF	654 003 363	253 518 928		23
RESULTAT (Perte de l'exercice)				24
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF			400 484 436	25

P A S S I F

LIGELLE des comptes	MONTANTS	CODE
- Fonds Social	71 500 000	30
- Réserve Légale	5 532 817	31
- Réserve Obligatoire		32
- Autres Réserves		33
- Plus-Value de Cession à Réinvestir		34
- Bénéfices à Réinvestir (Taux Réduit)		35
- Plus-Value de Réévaluation		36
- Résultats en instance d'Affectation	25 719 910	37
- Provisions pour Pertes et Charges		38
- Emprunts Bancaires		39
- Autres Emprunts		40
- Comptes Courants des Associés	26 338 896	41
- Fournisseurs	159 962 450	42
- Impôts et Taxes d'Exploitation dus ou détenus pour compte	7 290 853	43
- Avances Bancaires	87 196 840	44
- Autres Dettes d'Exploitation	16 551 173	45
- Comptes Créiteurs de l'Actif		46
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF	400 110 537	48
RESULTAT (bénéfice de l'exercice)	373 899	49
TOTAL GENERAL DU PASSIF	400 484 436	50

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

BILAN FISCAL 2009

IDENTIFIANT



DESIGNATION DE L'ENTREPRISE:
S.A.R.L RYMEL PLASTIQUE
ACTIVITES : TRANSFORMATION DE PLASTIQUE
ADRESSE : ZONE D'ACTIVITE
TOUGGOURT

IMPOSITION
FORME JURIDIQUE

A C T I F

LIBELLE des comptes	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS Provisions	NET
- Frais Préliminaires			
- Fonds de commerce - autres Valeurs Incorporelles			
- Terrains	1 270 865		
- Bâtimens	11 581 281	7 138 181	
- Installations Complexes			
- Matériel et Outillage	405 177 576	240 343 491	
- Matériel de Transport	2 940 154	2 940 154	
- Emballages Récupérables			
- Autres Equipements de Production et d'Exploitation	3 301 358	3 007 256	
- Equipements Sociaux	92 797	89 982	
- Investissements en Cours			
- Stocks	113 192 136		
- Créances d'Investissements	112 593		
- Créances de Stocks	1 950 373		
- Créances sur Associés et Sociétés Apparentées			
- Clients	93 355 249		
- Autres Avances d'Exploitation	14 085 074		
- Disponibilités	2 213 923		
- Comptes Débiteurs du passif			
TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF	654 003 363	253 518 926	400 484 436
RESULTAT (Perte de l'exercice)			
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF			400 484 436

P A S S I F

LIBELLE	CODE	MONTANTS
- Fonds Social	30	71 500 000
- Réserve Légale	31	5 932 810
- Réserve Obligatoire	32	
- Autres Réserves	33	
- Plus-Value de Cession à Réinvestir	34	
- Bénéfices à Réinvestir (Taux Réduit)	35	
- Plus-Value de Réévaluation	36	
- Résultats en Instance d'Affectation	37	25 715 910
- Provisions pour Pertes et Charges	38	
- Emprunts Bancaires	39	
- Autres Emprunts	40	
- Comptes Courants des Associés	41	26 338 696
- Fournisseurs	42	159 980 450
- Impôts et Taxes d'Exploitation dûs ou détenus pour compte	43	7 280 853
- Avances Bancaires	44	87 195 840
- Autres Dettes d'Exploitation	45	15 551 173
- Comptes Créiteurs de l'Actif	46	
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF	48	400 110 537
RESULTAT (bénéfice de l'exercice)	49	373 899
TOTAL GENERAL DU PASSIF	50	400 484 436